

تأثير النظم الخبيرة على تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين
اليمنيين دراسة ميدانية

The Impact of Expert Systems on Improving Financial Reporting Quality
from the Perspective of Yemeni External Auditors: A Field Study

10.35781/1637-000-196-005

أ. عبد الرحمن محمد علي ناجي¹

د. علي محمد هارب²

1 باحث ماجستير - إب

2 أستاذ المحاسبة المشارك جامعة الأندلس - صنعاء

الملخص

البيانات المالية وتسريع إعداد التقارير المالية، بينما كانت مساهمتها أقل في اكتشاف الأخطاء والممارسات الاحتياطية وتقليل الاعتماد على الاجتهاد الشخصي. كذلك أثبتت النتائج وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية للنظم الخبيرة في تحسين جودة التقارير المالية، حيث كان التأثير الأكبر على بُعد الملاءمة، يليه الوضوح ثم الوقتية، بينما كان بُعد الدقة الأقل تأثيراً.

وفي ضوء النتائج، أوصت الدراسة بتعزيز تبني النظم الخبيرة في المنظمات، وتطوير استخدامها في معالجة وتحليل البيانات المالية، وتأهيل المستخدمين على توظيفها بفاعلية، مع العمل على تطوير ممارسات إعداد وعرض التقارير المالية بما يضمن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية، وتعزيز الوضوح والشفافية والوقتية في التقارير المالية، وتطوير قدرات النظم الخبيرة في اكتشاف الأخطاء والممارسات الاحتياطية بما يسهم في الارتقاء بجودة التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: النظم الخبيرة، جودة التقارير المالية، الملاءمة، الوضوح، الدقة، الوقتية، الشفافية، المراجعون الخارجيون.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير النظم الخبيرة على تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين، من خلال قياس تأثيرها في أبعاد جودة التقارير المالية المتمثلة في: الملاءمة، الوضوح، الدقة، الوقتية، والشفافية.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات، حيث تكونت بصورتها النهائية من (42) فقرة. وتم تطبيقها على عينة عشوائية طبقية بلغت (168) مراجعاً خارجياً من العاملين في شركات ومكاتب المراجعة في الجمهورية اليمنية، واستردت (121) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي بنسبة استجابة بلغت (72.02%). ولتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS الإصدار 27).

أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى جودة التقارير المالية جاء مرتفعاً من وجهة نظر المراجعين الخارجيين، وأن بُعد الملاءمة كان الأكثر توفراً بين أبعاد الجودة، في حين جاء بُعد الوضوح في المرتبة الأخيرة. كما بينت النتائج أن النظم الخبيرة تسهم بدرجة كبيرة في دعم تحليل

The Impact of Expert Systems on Improving Financial Reporting Quality from the Perspective of Yemeni External Auditors: A Field Study

Researcher/ Abdulrahman Mohammed Ali Naji¹

Dr. Ali Mohammed Harib²

1 Master researcher - Ibb

2 Associate Professor of Accounting
Al-Andalus University

Abstract

This study aimed to identify how expert systems improve the quality of financial reports from the perspective of Yemeni external auditors. Specifically, it measured the impact of these systems on five dimensions: relevance, clarity, accuracy, timeliness, and transparency.

The study adopted the descriptive-analytical approach and used a questionnaire as the data collection instrument. The final version of the questionnaire consisted of 42 items. It was administered to a stratified random sample of 168 external auditors working in audit firms and offices in the Republic of Yemen. A total of 121 valid questionnaires were retrieved for statistical analysis, representing a response rate of 72.02%. Data analysis and hypothesis testing were conducted using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS), Version 27.

The results indicated that the level of financial reporting quality was high from the perspective of external auditors. Relevance was found to be the most prevalent dimension of financial reporting quality, whereas clarity ranked last among the quality dimensions. The findings also revealed that expert systems contribute significantly to enhancing financial data analysis and accelerating the preparation of financial reports, while their contribution was

more limited in detecting errors and fraudulent practices and in reducing reliance on professional judgment. Furthermore, the results confirmed a statistically significant positive impact of expert systems on improving the quality of financial reports. The strongest effect was observed on the relevance dimension, followed by clarity and timeliness, whereas accuracy was the least affected dimension.

Based on the findings of the present study, it is recommended to promote the adoption of expert systems in organizations, companies and to expand their use in processing and analyzing financial data. It also recommends training users to utilize these systems effectively and improving financial reporting practices to ensure compliance with International Accounting Standards. Additionally, the study calls for strengthening clarity, transparency, and timeliness in financial reports, as well as developing the capabilities of expert systems in detecting errors and fraudulent practices, thereby contributing to the improvement of financial reporting quality.

Keywords: Expert Systems, Financial Reporting Quality, Relevance, Clarity, Accuracy, Timeliness, Transparency, External Auditors.

مقدمة

تُعد جودة التقارير المالية من المحاور الأساسية لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، فالتقارير المالية ليست مجرد وسيلة لنقل المعلومات فحسب، بل أصبحت تمثل العمود الفقري الذي تستند إليه القرارات الاقتصادية الفعالة. ويُساهم تحسين جودة هذه التقارير في تقليل مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الشركات والأطراف الخارجية، مما يُعزز ثقة المستثمرين ويُساهم في رفع كفاءة الأسواق المالية (Zhai & Wang, 2016:252)، وتتجلى جودة التقارير المالية في عدة أبعاد رئيسية، تشمل: الملاءمة في تقديم المعلومات المرتبطة بالقرار، والوضوح الذي يسهل فهم البيانات، والدقة في عكس الواقع المالي دون تحريف، والوقتية في إصدار المعلومات حين الحاجة إليها، والشفافية في الإفصاح الكامل والشامل. وفي ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة، واعتماد المنظمات الحديثة على الأدوات الرقمية، تبرز الحاجة إلى تبني تقنيات متقدمة لتحسين هذه الأبعاد. ومن أبرز هذه التقنيات، يظهر الذكاء الاصطناعي كعامل مؤثر رئيسي في إحداث تحول في بيئات العمل، لا سيما في مجال المحاسبة والمراجعة. وتُمثل النظم الخبيرة أحد تطبيقاته المهمة، حيث أصبح استخدامها ضرورة لتحسين العمليات المحاسبية وتلبية المتطلبات المتزايدة للتقارير المالية الدقيقة والشفافة (علياء، 2023: 1). وتعتمد النظم الخبيرة على توثيق المعرفة البشرية وتحليل البيانات الضخمة بدقة وسرعة، ما يجعلها أداة لا غنى عنها في إنتاج تقارير مالية تتسم بالملاءمة والوضوح والدقة والوقتية والشفافية. وتُساهم هذه الخصائص بدورها في تعزيز كفاءة التواصل مع الأطراف ذات العلاقة، مثل المستثمرين والمساهمين والجهات التنظيمية، من خلال توفير معلومات شاملة ودقيقة تدعم اتخاذ قرارات مستنيرة. (Schmitz & Leoni, 2019) كما تقلل النظم الخبيرة الاعتماد على الخبرة البشرية التقليدية، من خلال إعادة بناء خبرة الخبراء المؤهلين في مجال ضيق من المعرفة بشكل يمكن للآلة قراءته، حيث تمتاز هذه النظم بالمرونة والشفافية، إذ تتيح إمكانية تعديل المعرفة المخزنة وتحديثها بسهولة، فضلاً عن قدرتها على تقديم تفسيرات واضحة ومنطقية للاستنتاجات والقرارات المتخذة. ويسهم ذلك في ضمان استمرارية المعرفة المؤسسية، والحد من فقدان الخبرات، وتحسين جودة القرارات المالية، من خلال تقليل تأثير العوامل النفسية والعاطفية التي قد تؤثر في الحكم المهني البشري (Hoffman, 2016: 3-9).

وقد ساهمت النظم الخبيرة أيضاً في تطوير مهنة المراجعة، من خلال مساعدة المراجعين في أداء مهامهم بكفاءة وفعالية، وتوفير الاستشارات المهنية المناسبة، وتحليل مخاطر المراجعة وتحديد مؤشرات احتمال وقوعها، وتصميم استجابات ملائمة (العلي، 2024: 3).

وعليه، فإن دراسة تأثير النظم الخبيرة على جودة التقارير المالية تُعد أمراً بالغ الأهمية، لما يمكن أن توفره هذه النظم من إمكانيات تقنية تساهم في تحسين ملاءمة ووضوح ودقة ووقتية وشفافية تلك التقارير، وهو ما من شأنه أن ينعكس إيجاباً على فعالية اتخاذ القرار.

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة:

1. مشكلة الدراسة:

في ظل التقدم التكنولوجي ظهرت النظم الخبيرة كأداة حديثة لدعم عمليات المراجعة، وبرزت أهمية هذه النظم في تحسين جودة التقارير المالية (عباد ومبارك، 2022: 17). ومع ذلك، يظل السؤال قائماً حول مدى تأثير هذه النظم على جودة التقارير المالية، التي تمثل ركيزة أساسية في توفير معلومات موثوقة ودقيقة لدعم قرارات المستخدمين.

رغم تبني النظم الخبيرة في العديد من المنظمات، إلا أنه من خلال استطلاع الباحثان لوحظ قلة الدراسات التي تُقيّم بوضوح تأثير هذه النظم وتحسين جودة التقارير المالية، مما يترك فجوة معرفية في تحديد مدى فعالية هذه التقنيات في تعزيز جودة التقارير المالية.

استناداً إلى ذلك، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: ما مدى تأثير النظم الخبيرة على تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين؟ ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

- أ. ما مدى تطبيق النظم الخبيرة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين؟
- ب. ما مستوى جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين؟
- ج. ما مدى تأثير النظم الخبيرة على تعزيز ملاءمة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين؟
- د. ما مدى تأثير النظم الخبيرة على وضوح التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين؟
- هـ. ما مدى تأثير النظم الخبيرة على دقة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين؟
- و. ما مدى تأثير النظم الخبيرة على تحسين وقتية التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين؟
- ز. ما مدى تأثير النظم الخبيرة على تعزيز شفافية التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين؟

2. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في:

أ. الأهمية النظرية:

تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة في إسهامها في إثراء الأدبيات العلمية حول دور النظم الخبيرة في تحسين جودة التقارير المالية. من خلال تسليط الضوء على أبعاد التقارير المالية مثل الملاءمة، الوضوح، الدقة، الوقتية، الشفافية، كما تقدم هذه الدراسة فهماً أكاديمياً أعمق حول كيفية تحسين التقارير المالية باستخدام هذه الأنظمة من خلال سد الفجوة المعرفية بين تقنيات الذكاء

الاصطناعي والممارسات المحاسبية ، مما يوفر إطاراً علمياً يمكن أن يستفيد منه الباحثون في الدراسات المستقبلية.

ب. الأهمية العملية:

من الناحية العملية ، تكتسب هذه الدراسة أهميتها العملية من كونها تسلط الضوء على موضوع معاصر في مجال المحاسبة والمراجعة يتمثل في تأثير النظم الخبيرة على تحسين جودة التقارير المالية ، وذلك من خلال بيان دورها في تطوير جودة المعلومات المالية وتعزيز خصائص النوعية. الأمر الذي يساهم في إثراء الجانب المعرفي وربط التطورات التقنية الحديثة بالمجال المحاسبي التي يمكن أن تساعد في تعزيز دقة التقارير المالية من خلال تقليل الأخطاء البشرية وزيادة وقتية التقارير المالية ، مما يساهم في تقديم تقارير مالية أكثر موثوقية وأسرع في الوصول للمستفيدين. كما يمكن أن تعزز هذه الأنظمة من وضوح تلك التقارير وتزيد من الشفافية ، مما يمكن المستثمرين وأصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مالية مدروسة بثقة أكبر.

3. أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير النظم الخبيرة على تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين ولتحقيق ذلك الهدف تم تقسيمه إلى الأهداف الفرعية الآتية:

- أ. معرفة مدى تطبيق النظم الخبيرة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين؟
- ب. قياس مستوى جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين؟
- ج. تحليل دور النظم الخبيرة في تعزيز ملاءمة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين.
- د. قياس تأثير النظم الخبيرة على وضوح التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين.
- هـ. تقييم مدى إسهام النظم الخبيرة في تحسين دقة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين.
- و. دراسة دور النظم الخبيرة في تحسين وقتية التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين.
- ز. دراسة تأثير النظم الخبيرة على تعزيز شفافية التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين.

4. فرضيات الدراسة

استناداً إلى مشكلة الدراسة وأهدافها وبعد استعراض عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة تم صياغة الفرضية الآتية: " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة على

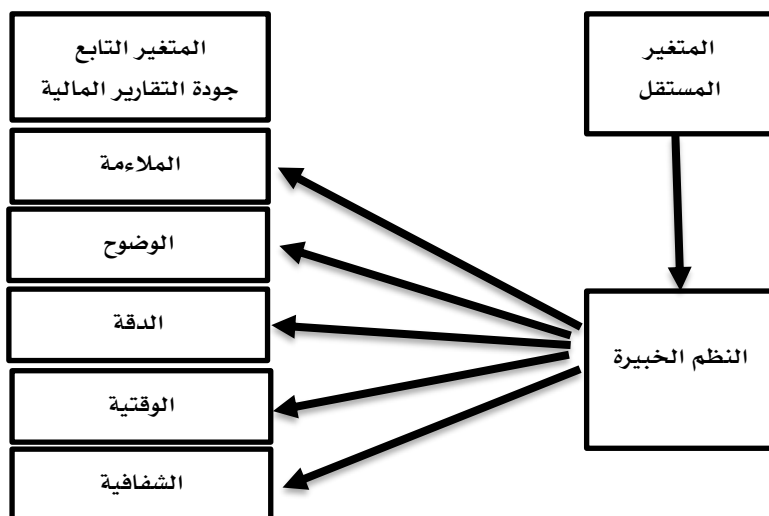
تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليميني " ، ويتفرع منها
الفرضيتين الآتيتين:

- أ. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة على تعزيز ملاءمة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليميني.
- ب. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة على وضوح التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليميني.
- ج. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة على تحسين دقة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليميني.
- د. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة على تحسين وقتية التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليميني.
- هـ. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة على تعزيز شفافية التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليميني.

5. النموذج المعرفي:

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها واستناداً للدراسات السابقة تم بناء أنموذج

الدراسة كما يلي:



6. منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها اتبعت الدراسة المنهج الوصفي ويتعلق بالجانب النظري لهذه الدراسة وذلك من خلال الاطلاع على الكتب والبحوث المنشورة والدراسات والدوريات ذات الصلة بموضوع الدراسة ، والمنهج التحليلي للدراسة الميدانية بالاعتماد على البيانات المجمعة من المراجعين

الخارجيين اليمنيين، وذلك من خلال استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة، وتحليل البيانات والوصول إلى استنتاجات عن مجتمع الدراسة تسهم في فهم الواقع وتطويره.

7. حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على الحدود الآتية:

- أ. الحدود الموضوعية: تأثير النظم الخبيرة في تحسين جودة التقارير المالية.
- ب. الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على المنظمات العاملة في الجمهورية اليمنية.
- ج. الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة خلال العام 2026.
- د. الحدود البشرية: عينة عشوائية طبقية من المراجعين الخارجيين اليمنيين.

8. مصطلحات الدراسة

يمكن عرض مصطلحات الدراسة كما يأتي:

- أ. **النظم الخبيرة:** هي أنظمة برمجية تعتمد على الذكاء الاصطناعي تُستخدم لدعم وتحسين العمليات المحاسبية والمراجعة. في هذا البحث، يتم قياس تأثيرها من خلال دورها في تعزيز جودة التقارير المالية.
- ب. **جودة التقارير المالية:** قدرة التقارير المالية على توفير معلومات ملائمة ودقيقة وواضحة وشفافة في الوقت المناسب تُساعد المستخدمين في اتخاذ قرارات مالية سليمة.
- ج. **الملاءمة:** قدرة التقارير المالية على تلبية احتياجات المستخدمين من خلال تقديم معلومات مفيدة وذات صلة تدعم اتخاذ القرارات المالية الفعالة.
- د. **الوقتية:** تقديم التقارير المالية في الوقت المناسب الذي يمكن المستخدمين من اتخاذ قرارات مالية مبنية على معلومات محدثة.
- هـ. **الوضوح:** عرض التقارير المالية بطريقة واضحة ومفهومة، مما يسهل على المستخدمين تحليل المعلومات واستخدامها.
- و. **الشفافية:** توفير تقارير مالية كاملة وصريحة دون إخفاء أي تفاصيل مؤثرة على قرارات المستخدمين.
- ز. **الدقة:** صحة التقارير المالية ومدى تطابقها مع الواقع، بما يضمن موثوقية ومصداقية التقارير المالية.

ثانياً: الدراسات السابقة:

1. الدراسات السابقة:

فيما يلي عدد من الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة:

دراسة **Pocriciuc Arina (2024)**، تأثير الذكاء الاصطناعي على جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في هولندا:

هدفت الدراسة إلى استكشاف تأثير الذكاء الاصطناعي على جودة إعداد التقارير المالية في الشركات المدرجة في هولندا. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي وجمعت البيانات باستخدام استبيانات موجهة للمديرين الماليين والمحاسبين. أظهرت النتائج أن الذكاء الاصطناعي يعزز كفاءة التقارير المالية من خلال تحسين دقة التحليل المالي وتسهيل العمليات. ومع ذلك، طرحت الدراسة تحديات مثل التحيز الناتج عن الاعتماد الزائد على النتائج التي يوفرها الذكاء الاصطناعي، مما قد يؤدي إلى تقليل الإشراف البشري. وأثر ذلك في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية.

دراسة **Mwachikoka (2024)**، آثار الذكاء الاصطناعي على دقة التقارير المالية:

هدفت الدراسة إلى استكشاف أثر الذكاء الاصطناعي على دقة التقارير المالية، وتحديد الفوائد والتحديات المرتبطة بدمجه في العمليات المحاسبية، مع تقديم أفضل الممارسات التي تساعد المؤسسات على تحسين جودة إعداد التقارير في ظل التحول الرقمي. تتبع أهمية الدراسة من الدور المتزايد للذكاء الاصطناعي في بيئة الأعمال المعاصرة، والحاجة إلى فهم مدى تأثيره على موثوقية ودقة التقارير المالية، خصوصاً في ظل الاعتماد المتزايد على التحليل الآلي والأنظمة الذكية في اتخاذ القرارات. اعتمدت الدراسة على استبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث تم توزيعه على عينة مكونة من (100) مشارك من المحاسبين والمدققين والعاملين في الشؤون المالية ضمن قطاعات مختلفة مثل التصنيع والسياحة. أظهرت نتائج الدراسة وجود انطباع إيجابي عام لدى المشاركين حول دور الذكاء الاصطناعي في تحسين دقة التقارير المالية، من خلال تقليل الأخطاء وتعزيز الكفاءة. كما أكدت النتائج على أهمية الرقابة البشرية إلى جانب الذكاء الاصطناعي لضمان صحة المخرجات، في حين تمثلت أبرز التحديات في ضعف البنية التحتية التكنولوجية، ومخاوف أمن البيانات، ونقص الكفاءات البشرية المتخصصة.

دراسة **علي (2023)**، تأثير الذكاء الاصطناعي في جودة التقارير المالية وانعكاسه على متخذي القرار:

هدفت الدراسة إلى استكشاف استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي كأداة رئيسية لتحسين جودة التقارير المالية. حيث أكدت الدراسة على دور هذه التقنيات في تعزيز دقة تحليل البيانات المالية، والكشف عن الأنماط غير الاعتيادية، وتحديد المخاطر المحتملة، بالإضافة إلى مراقبة العمليات المالية

بشكل مستمر، مما يساهم في تقليل احتمالية حدوث الاحتيال وزيادة الثقة لدى متخذي القرار. وقد ركزت الدراسة على أن تقديم تقارير مالية شفافة ومدعومة بتحليلات الذكاء الاصطناعي يعزز مستوى الثقة والمصادقية في هذه التقارير تضمنت عينة الدراسة (121) مشاركاً، من بينهم محاسبون، مدققون، وعدد من المبرمجين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع استبانة لجمع البيانات من العينة المستهدفة. وتم استخدام البرنامج Smart-Pls الإحصائي الذي تم التوصل خلاله إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً لتقنيات الذكاء الاصطناعي مثل التعلم الآلي، التعلم العميق، الشبكات العصبية، النظم الخبيرة، وإنترنت الأشياء، على جودة التقارير المالية. حيث ساهمت هذه التقنيات في تحسين دقة العمليات المالية، تعزيز الشفافية، وتوفير معلومات دقيقة تدعم اتخاذ القرارات بشكل أفضل.

دراسة القاضي (2023)، أثر تطبيق تقنيات نظم الذكاء الاصطناعي على تحسين شفافية التقارير المالية في ضوء الإصدارات المهنية المعاصرة:

هدفت إلى تحليل وتقييم دور تقنيات أنظمة الذكاء الاصطناعي في تعزيز شفافية التقارير المالية، من خلال دراسة معمقة لأنواع هذه الأنظمة والمخاطر والتحديات المرتبطة بتطبيقها. كما تناولت الدراسة مفاهيم شفافية التقارير المالية ومؤشرات قياسها. ارتكزت الدراسة على منهجية نظرية مقسمة إلى أربعة أقسام رئيسية متصلة بمتغيرات البحث وأهدافه، إلى جانب دراسة تطبيقية شملت عينة من سبع شركات تعمل في قطاع الاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات في السوق المصري، وهي: راية لمراكز الاتصالات، المصرية للاتصالات، المصرية للأقمار الصناعية، المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي، أوراسكوم للاستثمار، إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية، وفوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات. اعتمدت الدراسة على تحليل سلسلة ممتدة لثلاث سنوات من 2020 إلى 2022، بواقع 21 ملاحظة جسدت مؤشرات شفافية التقارير المالية لهذه الشركات. ولتحليل البيانات واختبار الفرضيات، استخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل التحليل الوصفي، تحليل التمايز المتعدد، تحليل الارتباط، وتحليل المسار باستخدام برنامج SPSS، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية، من أبرزها أن تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي يساهم بشكل ملموس في تعزيز مصداقية وشفافية التقارير المالية في شركات الاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات. وظهر ذلك من خلال تحسين دقة قياس المركز المالي وموضوعيته، رفع كفاءة الأداء المالي وربحيته، وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية.

دراسة Muftah (2022)، تأثير الذكاء الاصطناعي على ممارسات التدقيق ودقة التقارير المالية:

هدفت إلى تحليل التأثيرات التحولية لتقنيات الذكاء الاصطناعي على ممارسات التدقيق، ودورها في تحسين دقة وموثوقية التقارير المالية في ظل التحول الرقمي المتسارع في بيئة الأعمال الحديثة. تناولت الدراسة أدوات الذكاء الاصطناعي مثل التعلم الآلي وتحليل البيانات الضخمة، وركزت على كيفية توظيفها في تعزيز كفاءة عمليات التدقيق، وتقليل الأخطاء البشرية، وزيادة قدرة المدققين على كشف التلاعب والاحتيال. تم جمع البيانات من عينة مكونة من (200) مهني يعملون في مجالي التدقيق

إعداد التقارير المالية ضمن قطاعات متنوعة في ليبيا ، وذلك باستخدام استبيان منظم تضمن أسئلة مغلقة ومفتوحة ، بالإضافة إلى إجراء مقابلات شبه منظمة مع كبار المدققين ، والمديرين الماليين ، وخبراء الذكاء الاصطناعي. اعتمدت الدراسة على مراجعة الأدبيات وتحليل الاتجاهات الحديثة ، ودمجت ذلك مع النتائج الميدانية لتقييم الأثر العملي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي. وقد أظهرت النتائج أن هذه التطبيقات تسهم بشكل كبير في رفع دقة ومصداقية التقارير المالية ، من خلال تعزيز كفاءة التدقيق الخارجي ، وتقليل المخاطر ، وتسريع العمليات. إلا أن الدراسة أشارت إلى وجود تحديات حقيقية تعيق التطبيق الفعال ، من أبرزها ضعف البنية التحتية التكنولوجية ، نقص الكفاءات البشرية المؤهلة ، ومخاوف تتعلق بأمن البيانات والخصوصية.

دراسة Habeeb (2022)، أثر استخدام النظم الخبيرة في تحسين فعالية نظم المعلومات المحاسبية:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام النظم الخبيرة في تحسين فعالية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية العراقية ، مع التركيز على أبعاد النظم الخبيرة التي تشمل الأجهزة والمعدات ، البرمجيات ، والتطبيقات. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، وتم جمع البيانات من خلال استبانة وزعت على موظفي البنوك التجارية العراقية. أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي إيجابي للنظم الخبيرة في تحسين جودة النظام وجودة المعلومات ورفع مستوى رضا المستخدمين. كما ساهمت هذه النظم في تمكين البنوك من الحصول على معلومات مالية وغير مالية بدقة وموثوقية وفي الوقت المناسب ، مما عزز من كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.

2. التعليق على الدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع عدة دراسات سابقة اتخذت من "جودة التقارير المالية" محوراً لها ، ومن أبرزها: دراسة علي (2023) ، دراسة القاضي (2023) ، ودراسة (Pocriciuc, 2024) ، كما تتوافق الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات التي تناولت النظم الخبيرة كمتغير مستقل وأداة تقنية متقدمة تسهم في تطوير العمليات المالية والمحاسبية. ومن هذه الدراسات دراسة علي (2024) ، ودراسة (أبو النور ، 2024) ، ودراسة (Almubaideen, 2024) ، ودراسة (Habeeb, 2022) ، ودراسة (نعمان ، 2021) ، ودراسة (Chhajer, 2021) ، ودراسة الخوالدة (2020) ، ودراسة درويش والبيدانية (2020) ، ودراسة AlZughoul (2019) ، ودراسة (الدويك والسالم ، 2013) ، ودراسة Okab (2013) ، وقد أظهرت هذه الدراسات أن النظم الخبيرة تمثل أداة فعالة في دعم الأداء المهني ، وتحسين كفاءة العمليات المحاسبية والتدقيقية ، وتقليل المخاطر والأخطاء ، وهو ما يدعم اختيارها كمتغير مستقل في الدراسة الحالية.

أيضا تتفق الدراسة الحالية مع عدة دراسات سابقة تناولت العلاقة بين النظم الخبيرة وجودة التقارير المالية. فعلى سبيل المثال ، تتفق هذه الدراسة مع دراسة Pocriciuc, Arina (2024) ، ودراسة

Mwachikoka (2024)، وكذلك مع دراسة علي (2023)، ودراسة القاضي (2023)، ودراسة عباد ومبارك (2022)، ودراسة Mohammed & Abdullah (2022)، ودراسة Muftah (2022)، حيث خلصت هذه الدراسات إلى وجود تأثير إيجابي لتطبيق النظم الخبيرة وتقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين دقة وشفافية وموثوقية التقارير المالية، مما يؤكد أن الدراسة الحالية تأتي امتداداً علمياً ومنطقياً لما توصلت إليه البحوث السابقة، وأيضاً تدعم فرضية الدراسة الحالية بأن النظم الخبيرة ليست مجرد أداة تقنية، بل هي وسيلة لتحقيق مخرجات مالية عالية الجودة تتسم بالمصداقية والموثوقية.

لقد مثلت الدراسات السابقة حجر الزاوية الذي انطلقت منه الدراسة الحالية، حيث تمت الاستفادة منها في جوانب الدراسة المختلفة في الإطار النظري والمفاهيمي ساعدت الدراسات السابقة في صياغة إطار نظري رصين، فمن ناحية ساهمت دراسات مثل نعمان (2021) في توضيح ماهية النظم الخبيرة، مكوناتها، وتطبيقاتها العملية في مجالي المحاسبة والمراجعة، ومن ناحية أخرى، ساعدت دراسات مثل علي (2023) والقاضي (2023) في تفكيك مفهوم جودة التقارير المالية إلى أبعاده القابلة للقياس (الملاءمة، الوضوح، الدقة، الوقتية، الشفافية)، مما مكن الدراسة الحالية من بناء نموذج بحثي دقيق وواضح.

وفي المنهجية وأدوات البحث استفادت الدراسة الحالية من التجارب المنهجية للدراسات السابقة، حيث اعتمدت العديد من هذه الدراسات مثل دراسة أبو النور (2024)، وعلي (2024)، وعباد ومبارك (2022)، و Mohammed & Abdullah (2022) على المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من الممارسين في الميدان.

وأيضاً من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، تم الاستقرار على استخدام برنامج (SPSS) لتحليل الارتباط والانحدار، وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً ونجاحاً في قياس أثر التقنيات الحديثة على جودة الأداء المحاسبي، كما في دراسة (القاضي، 2023) ودراسة (الشوابكة، 2017).

ومن خلال التحليل النقدي للدراسات السابقة تم تحديد الفجوة البحثية، تمكنت الدراسة الحالية من تحديد الفجوة البحثية التي تملأها، حيث لاحظت أن معظم الدراسات ركزت على سياقات مختلفة (مصر، الأردن، العراق، أوروبا) أو على جوانب جزئية (مثل تقليل المخاطر، أو تحسين أداء المدقق)، بينما لم تتناول دراسة ميدانية متكاملة تأثير النظم الخبيرة على جميع أبعاد جودة التقارير المالية في سياق خاص ومليء بالتحديات مثل الجمهورية اليمنية، هذه الملاحظة كانت حاسمة في صياغة مشكلة الدراسة وأهدافها.

ومن حيث الدعم النظري للفرضيات أكدت نتائج غالبية الدراسات السابقة مثل الخوالدة (2020)، Almubaideen (2024)، و Muftah (2022) على وجود تأثير إيجابي وذو دلالة للتكنولوجيا الحديثة والنظم الخبيرة على كفاءة وجودة المخرجات المالية والتدقيقية، وقد وفر هذا دعماً نظرياً قوياً

لصياغة فرضيات الدراسة الحالية التي تفترض وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين، مما سيساعد في تفسير النتائج المتوقعة ومقارنتها مع الأدبيات السابقة.

أما ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات الميدانية التي تتناول تأثير النظم الخبيرة على جودة التقارير المالية في شركات المراجعة بالجمهورية اليمنية، فبينما ركزت الدراسات السابقة على بيئات اقتصادية وتقنية وتنظيمية مستقرة سواء عربية أو أجنبية، نركز نحن هنا البيئة اليمنية والتي تمر بظروف اقتصادية استثنائية صعبة، وتشهد تحولات وتحديات كبيرة، مما يجعل نتائج الدراسة ذات قيمة عملية عالية للممارسين والجهات التنظيمية في اليمن، وتسد فراغاً بحثياً في الأدبيات الخاصة بهذا السياق المحلي.

كذلك الشمولية في قياس جودة التقارير المالية، على عكس العديد من الدراسات السابقة التي ركزت على بعد واحد أو بعدين من أبعاد الجودة (كالشفافية أو الدقة فقط)، تتميز هذه الدراسة بالشمولية حيث تدرس تأثير النظم الخبيرة على جميع الأبعاد الخمسة الرئيسية لجودة التقارير المالية (الملاءمة، الوضوح، الدقة، الوقتية، الشفافية) بشكل متكامل، الأمر الذي يمنح هذه الدراسة صورة أوضح وشمولية أكبر في تحليل أثر النظم الخبيرة على المخرجات المالية.

ومن حيث الربط بين تحديات التطبيق والواقع العملي تتناول الدراسة الحالية موضوعها ليس من منظور نظري فحسب، بل من خلال إدراك التحديات العملية التي قد تواجه تطبيق النظم الخبيرة في بيئة مثل اليمن، والتي قد تشمل قيوداً في البنية التحتية التقنية، أو مستوى التدريب، أو الإمكانيات المالية، هذا الربط بين الإمكانيات التكنولوجية والقيود الواقعية يمنح الدراسة طابعاً تطبيقياً واقعياً، ويجعل توصياتها أكثر قابلية للتطبيق ومفيدة لواقعي السياسات ومديري شركات المراجعة اليمنية.

وفيما يخص التوقيت والحدثة تأتي الدراسة في وقت يشهد فيه العالم تسارعاً غير مسبوق في تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة في جميع القطاعات، بما فيها القطاع المالي. كما أن التطورات الأخيرة في اليمن والتوجهات العالمية تفرض ضرورة إعادة تقييم الممارسات المهنية، لذلك فإن دراسة تأثير هذه التقنيات الحديثة في الوقت الراهن تكتسب أهمية مضاعفة، وتسهم في توجيه شركات المراجعة اليمنية نحو تبني ممارسات أكثر كفاءة ومواكبة للمستقبل.

تسعى هذه الدراسة لتقديم خارطة طريق للمؤسسات والشركات المراجعة اليمنية حول كيفية توظيف النظم الخبيرة لمواجهة تحديات نقص الخبرات البشرية المؤهلة، مما يجعلها دراسة ذات طابع مهني وعملي مباشر وليست مجرد بحث أكاديمي.

وبناء على ذلك فإن خصوصية هذه الدراسة تكمن في جمعها بين تقنية حديثة (النظم الخبيرة) ومتغير (جودة التقارير المالية) ضمن سياق محلي فريد (اليمن) وبمنهجية شاملة، مما يفتح آفاقاً جديدة

للبحث والتطوير في مهنة المراجعة والمحاسبة على المستوى المحلي، ويسهم في سد فجوة معرفية واضحة في الأدبيات الأكاديمية.

ثالثاً: الإطار النظري للدراسة

يتناول هذا الجزء الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

1. النظم الخبيرة:

أ. مفهوم النظم الخبيرة:

عرفها الحاسي وفركاش (2022: 124) بأنها نظم معلومات حاسوبية تعتمد على المعرفة، صُممت لنمذجة قدرات الخبير البشري في حل المشكلات والإجابة عن الاستفسارات، مع القدرة على تخزين كميات كبيرة من البيانات وتنظيمها ونشرها بطريقة منهجية لتلبية احتياجات المستخدمين، وفي السياق نفسه، ذكر (Gupta & other 2019: 97) أن النظم الخبيرة تستخدم المعرفة البشرية المكتسبة لحل المشكلات التي تتطلب عادةً خبراء بشريين، ويمكن الاستفادة منها من قبل الخبراء وغير الخبراء لتعزيز القدرة على حل المشكلات وتقديم المساعدة في مختلف المجالات.

وأكد أبو النور (2024: 1749) على أن النظم الخبيرة تحتوي على كم كبير من المعلومات المأخوذة من خبراء بشريين في مجال محدد، حيث يقوم مهندس المعرفة بترجمتها إلى برامج قادرة على اتخاذ قرارات ذكية تحاكي طريقة عمل العقل البشري في تحليل البيانات وإنتاج حلول تخدم أهداف المنظمات.

وعرف العلي (2024: 6) النظم الخبيرة بأنها برامج حاسوبية متطورة تحوي المعرفة المرتبطة بحقل معين، صُممت خصيصاً لتقوم بعمل الخبراء البشريين في مجال محدد، وتُستخدم في أداء عدد كبير من الأعمال المعقدة التي يمكن أن يقوم بها مجموعة من الخبراء المتخصصين.

تُبرز هذه التعريفات، على اختلاف تركيزها، توافقاً عاماً على أن النظم الخبيرة تمثل مزيجاً بين المعرفة البشرية المنهجية والقدرة الحاسوبية على تحليل البيانات، بهدف تقديم حلول ذكية وفعالة في مجالات متعددة، وهو ما يجعلها أداة مركزية في دعم القرار المؤسسي وتحسين الأداء التنظيمي، ومن خلال التعريفات السابقة، يمكن تعريف النظم الخبيرة بأنها "برامج حاسوبية تعتمد على المعرفة والخبرة البشرية وتعمل على محاكاة أسلوب الخبير البشري من خلال جمع المعرفة وتنظيمها وتحليل البيانات وتطبيق القواعد المناسبة، بهدف معالجة المشكلات وتقديم الحلول والمعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات".

ب. أهمية النظم الخبيرة:

تكمن أهمية النظم الخبيرة في الاستفادة من الخبرة النادرة التي يمتلكها المتخصصون في مختلف المجالات، وزيادة الكفاءة والإنتاجية من خلال تقليل تكاليف الاستعانة بالخبراء، وتقليل الأخطاء البشرية وما يترتب عليها من تكاليف إضافية، بالإضافة إلى تحسين جودة المخرجات. كما تتميز بقدرتها على التعامل مع المعلومات غير المكتملة أو غير المؤكدة، حيث يمكنها معالجة البيانات الاحتمالية وتقديم أفضل التوصيات الممكنة في ضوء هذه المدخلات (العلي، 2024: 7). وإلى جانب ذلك، تساهم النظم الخبيرة في نقل المعرفة إلى أماكن بعيدة، وحفظها في صورة حية وقابلة للتحديث المستمر، فضلاً عن دورها في تطوير مهارات مستخدميها من خلال التدريب واكتساب الخبرة من النظام (أبو زايد، 2017: 30).

وفيما يخص مجال المحاسبة والمراجعة، فقد أصبحت النظم الخبيرة أداة فاعلة في مراقبة وتحليل وتصحيح الانحرافات المحتملة عن المبادئ والسياسات المحاسبية المعتمدة (العلي، 2024: 7). كما اتسع نطاق استخدامها ليشمل تقديم الاستشارات المحاسبية للمديرين، وتعزيز الرقابة على أنشطة التدقيق المختلفة، إضافة إلى دعم عمليات تحليل وتخطيط الضرائب، وتحليل الحسابات، وإعداد التقارير السنوية، فضلاً عن تشخيص الوضع المالي للمنشآت وتقييم قدرتها على الاستمرارية (الدويك والسالم، 2013: 40)..

ج. خصائص النظم الخبيرة

تتميز النظم الخبيرة بخصائص تمنحها دوراً فعالاً في تحسين جودة التقارير المالية، حيث تتعامل مع المعرفة والخبرة البشرية بما ينعكس مباشرة على دقة وموثوقية المعلومات المالية، ومن أهم خصائص النظم الخبيرة:

- السرعة والكفاءة العالية، حيث تعمل النظم الخبيرة بسرعة أكبر من البشر وتقلل الوقت اللازم لإنجاز المهام وتخفيض التكاليف الناتجة عن الأخطاء البشرية.
- القدرة على العمل في جميع الظروف، فهي تستطيع أداء مهامها في البيئات الصعبة أو الخطرة مثل درجات الحرارة العالية أو المنخفضة دون التأثير على كفاءتها.
- المرونة والتكيف، إذ يمكن تعديل النظام ليتوافق مع التغيرات في البيئة المحيطة أو في المعرفة المبرمجة من قبل الخبراء، مما يجعله نظاماً ديناميكياً وقابلاً للتطوير.
- حل المشكلات غير المعرفة بخوارزمية محددة، حيث يمكن للنظام التعامل مع مشاكل معقدة لا توجد لها خطوات محددة مسبقاً كما يفعل الخبراء البشريون.
- عزل المعرفة عن قاعدة الاستنتاج، وهذه الميزة تسهل إدخال معلومات جديدة للنظام دون التأثير على طريقة عمله.

- إمكانية تفسير الاستنتاجات، فيمكن للنظام توضيح خطوات استنتاجه للمستخدم مما يعزز الشفافية والثقة ويسمح بالتعلم من النظام.
 - الاعتماد على خبرة المجال، حيث قدرات النظام مرتبطة بمجال محدد من المعرفة العملية مثل المحاسبة أو المالية مما يجعله متخصصا في هذا المجال.
 - الاحتفاظ بالمعرفة بشكل رمزي، إذ يستخدم النظام الرموز للتعبير عن الحقائق والقواعد والمفاهيم لتسهيل تحليلها ومعالجتها.
 - الإدراك الاستكشافي لاستخلاص القواعد، حيث يعتمد النظام على الخبرات العملية لاستخراج القواعد والمعرفة مما يساعد في حل المشكلات المعقدة التي لا يمكن معالجتها بطرق تقليدية.
 - احتواء النظام على كميات هائلة من المعرفة الدقيقة للمجال مما يقلل الحاجة للبحث للحصول على الحلول.
 - تقديم أداء عالي الجودة يعادل أو يتجاوز أداء الخبراء البشريين في معالجة المشكلات المعقدة.
 - تمكين النظام من تقديم المشورة والتعديل والتعامل مع البيانات المشكوك فيها أو غير ذات الصلة.
- د. مكونات النظم الخبيرة:

تتكون النظم الخبيرة من مجموعة عناصر مترابطة تمكّنها من محاكاة خبرة الإنسان في مجال محدد، وتقديم حلول دقيقة للمشكلات التي تواجه المستخدمين، وقد حدد عدد من الباحثين هذه المكونات في خمسة أجزاء رئيسية:

قاعدة المعرفة: قلب أي نظام خبير، إذ تعمل كمخزن للمعلومات المتخصصة المتعلقة بمجال معين، والتي يتم جمعها بعناية من خبراء ذوي خبرة أو من خلال الدراسات البحثية، وتقوم قاعدة المعرفة بدور المكوّن المعرفي المركزي للنظام، حيث تحتوي على كمية كبيرة من المعلومات المتخصصة والحقائق والقواعد والخوارزميات (أبو زايد، 2017: 21).

محرك الاستدلال: يُعد العقل المدبر للنظام الخبير، إذ يستخدم الحقائق والقواعد المخزنة في قاعدة المعرفة، بالإضافة إلى بيانات المستخدم، من أجل استنتاج الحلول وصياغة التوصيات (Gupta & others, 2019: 100).

واجهة المستخدم: هي الأجهزة التي تمكّن من تصميم النظام الخبير وبنائه وتحديثه والتفاعل معه، مثل لوحة المفاتيح، والشاشة، والماسح الضوئي، والأدوات السمعية، ويقوم باستخدامها كل من المستخدم النهائي الذي يُدخل الاستفسارات للحصول على النتائج، ومهندس المعرفة الذي يتولى تصميم النظام، وبناء قاعدة المعرفة، وتخزين الخبرات، والتعديل والتحديث عند الحاجة (إسماعيل والمطيري، 2022: 7).

وحدة التوضيح (برنامج التفسير): تجيب عن أسئلة مثل: لماذا تم طرح سؤال محدد؟ كيف تم الوصول للنتيجة؟ ولماذا تم استبعاد بدائل أخرى؟ ويعد وجود هذه الأداة عاملاً مميزاً للنظم الخبيرة مقارنة بالنظم التقليدية، حيث يعزز ثقة المستخدم بالنتائج (De Kock, 2003: 121).

وسيلة الاستحواذ على المعرفة (برنامج تحديث قاعدة المعرفة): تمكن هذه الأداة من إضافة أو تعديل أو حذف المعلومات في قاعدة المعرفة (أحمد وصالح، 2018: 128)، ويتم ذلك من خلال التعاون بين الخبير البشري الذي يمتلك الخبرات والمعلومات في مجال محدد، ومهندس المعرفة الذي يقوم بتحويل هذه الخبرات إلى لغة يمكن برمجتها على النظام الخبير من ناحية، ولغة يفهمها المستخدم النهائي للنظام الخبير من ناحية أخرى (أبو زايد، 2017: 24).

د. فوائد النظم الخبيرة

تتمتع النظم الخبيرة بالعديد من الفوائد التي يمكن أن يسهم في تحسين جودة التقارير المالية: رفع مستوى الدقة وتقليل الأخطاء: تعمل النظم الخبيرة على أتمتة المهام الروتينية والمعقدة في الوقت نفسه، مما يقلل من الأخطاء البشرية ويضمن تقارير مالية أكثر دقة وشفافية، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب القرار (Abubakr et al., 2024: 789).

الكفاءة وتقليل التكاليف والوقت: إن دمج النظم الخبيرة في إعداد التقارير المالية يمكن أن يقلل من التكاليف والوقت المستغرق بنسبة قد تصل إلى (80٪)، مما يسمح بالتركيز على الجوانب التحليلية والاستشارية ذات القيمة المضافة.

تعزيز التنبؤ والقدرة التحليلية: تمتاز النظم الخبيرة بقدرتها على تحليل كميات ضخمة من البيانات المالية، واستخراج أنماط واتجاهات تساعد على التنبؤ المستقبلي للأداء المالي بدقة أكبر، وهذا يجعل التقارير المالية أكثر فائدة في دعم القرارات الاستراتيجية (Oleimat et al., 2024: 117).

الكشف عن التلاعب والاحتيال المالي: تلعب النظم الخبيرة دوراً وقائياً من خلال قدراتها على اكتشاف الأنشطة غير الطبيعية والتبّه لمحاولات الاحتيال أو التلاعب بالبيانات، مما يعزز من مصداقية وموثوقية التقارير المالية (Abubakr et al., 2024: 785).

التوافق مع متطلبات أصحاب المصلحة: في ظل التغيرات السريعة وارتفاع توقعات الجهات الرقابية والمستثمرين، يمكن أن تساعد النظم الخبيرة على تقديم تقارير مالية ذات جودة عالية، أكثر دقة وشفافية، ومتوافقة مع أحدث المعايير، مما يرفع من قدرتها التنافسية في السوق (Abubakr et al., 2024: 789).

2. جودة التقارير المالية:

أ. مفهوم جودة التقارير المالية:

عرّفها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB, 2020) بأنها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تشمل الملاءمة والموثوقية، والتي تتضمن بدورها الخصائص الفرعية لإمكانية التحقق، والحياد، والتمثيل الصادق. كما تُعد الدقة، والفهم، والمقارنة المكانية، والاستقرار، والتوقيت المناسب، من بين الخصائص النوعية الأخرى للمعلومات المحاسبية التي تساهم في تعزيز جودتها، ويعرفها كذلك المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) من زاوية مختلفة، حيث يُركز على القدرة على استخدام المعلومات في مجال التنبؤ، ومدى ملاءمة المعلومات للهدف من الحصول عليها، مما يُبرز أهمية البُعد الوظيفي للمعلومة المحاسبية في دعم قرارات المستخدمين.

ب. أهمية جودة التقارير المالية:

تتبع أهمية جودة التقارير المالية من الدور الذي تؤديه المعلومات المحاسبية الواردة في تلك التقارير، باعتبارها الأداة التي يعتمد عليها متخذو القرار، ولا سيما المستثمرون في تقييم أداء المنظمة واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. إذ أن تقديم معلومات مالية عالية الجودة، تتسم بالاكتمال والشفافية، يُسهم بشكل مباشر في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح الخارجيين، من خلال تعزيز الإفصاح العادل والواضح عن الوضع المالي الحقيقي للمنشأة. وتكمن أهمية ذلك في أن الإدارة، بحكم موقعها، تمتلك إمكانية الوصول إلى جميع البيانات ذات الصلة، بينما يعتمد المستثمرون على ما يتم الإفصاح عنه في التقارير المالية. كما أن جودة هذه التقارير تُسهم في تخفيض تكلفة رأس المال، من خلال تقليص درجة عدم التأكد المرتبطة بالمخاطر والعوائد الاستثمارية، فضلاً عن دورها في تحسين كفاءة تخصيص الموارد عبر إبراز الفرص ذات القيمة المضافة، وهو ما يؤدي إلى رفع كفاءة أداء المنشأة وتعزيز نموها الاقتصادي (الخضر، 2021: 250-249).

ج. معايير جودة التقارير المالية:

يُمكن لمتخذ القرار الاعتماد على التقارير المالية عالية الجودة باعتبارها أحد المقومات الأساسية لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة. وتتطلب جودة هذه التقارير توافر مجموعة من العناصر النوعية، تشمل: الملاءمة، والوقتية، والإفصاح الكافي أو الأمثل، والأهمية النسبية، وقابلية المعلومات للمقارنة، وحيادية البيانات ودقتها، إضافة إلى إمكانية الوثوق بها والاعتماد عليها. وتتحقق هذه الجودة من خلال الالتزام بجملة من المعايير الأساسية، التي تشكّل الإطار المرجعي لإعداد تقارير مالية موثوقة (بن سليمان وجلابي، 2023: 44)، وفيما يلي أبرز هذه المعايير:

المعايير القانونية: تسعى العديد من المنظمات المهنية في مختلف الدول إلى تطوير معايير تُعنى بجودة التقارير المالية، والعمل على ضمان الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة تنظم عمل هذه

المنظمات. ويُعد توفير هيكل تنظيمي فعال داخل المنظمات أحد العوامل الأساسية في ضبط جوانب الأداء، بما يضمن توافقه مع المتطلبات القانونية، التي تُلزم الشركات بتقديم الإفصاحات الكافية عن أدائها المالي، بما يعزز الشفافية والمساءلة أمام أصحاب المصالح (موسى، 2020: 50).

المعايير الرقابية: تعد المعايير الرقابية من المقومات الجوهرية لضمان جودة التقارير المالية، باعتبار أن الرقابة تمثل أحد العناصر الأساسية في العملية الإدارية، ويعتمد نجاحها على وجود منظومة رقابية فعالة تُحدد بدقة أدوار ومسؤوليات لجان المراجعة والأجهزة الرقابية المالية والإدارية داخل المنظمة. وتكمن أهمية هذه المعايير في دورها في فحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة، بما يُسهم في تنظيم المعالجة المالية وتسهيل عملية تخصيص الموارد بطريقة تحقق الكفاءة التشغيلية. كما تُعزز هذه المعايير من الشفافية والمساءلة، مما ينعكس إيجاباً على مصداقية القوائم المالية ويزيد من ثقة المستخدمين بها، وهو ما يجعل المعايير الرقابية ركيزة أساسية في دعم حوكمة الشركات وتحسين جودة المعلومات المحاسبية المقدمة لأغراض اتخاذ القرار (بن سليمان وجلابي، 2023: 44).

المعايير الفنية: تُعد المعايير الفنية من المرتكزات الأساسية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جودة التقارير المالية، ويُسهم في تعزيز ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح في المنظمة، مما يؤدي بدوره إلى تحفيز تدفق الاستثمارات وزيادتها. وفي هذا السياق، اتجهت مجالس وضع المعايير المحاسبية، وفي مقدمتها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، إلى إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية التي تهدف إلى توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المالية، بما يعزز من موثوقيتها وفائدتها لمتخذي القرار (الججاوي والبيدي، 2014: 81).

المعايير المهنية: تتأثر جودة ونوعية المعلومات المالية بشكل مباشر بالممارسات المحاسبية المتبعة، والتي يتم تحديدها من خلال اختيار معايير المحاسبة والمراجعة التي تضبط أداء العملية المحاسبية. وبناءً على فعالية تلبية احتياجات المستخدمين، يتطلب الأمر اختيار معايير محاسبية تحقق هذا الهدف، مما يبرز مسؤولية الإدارة تجاه تحقيق الملاءمة والشفافية التي تعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة (جرد، 2019: 139).

د. العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية:

تتأثر جودة التقارير المالية بمجموعة من العوامل التي قد تتبع من داخل الكيان أو من بيئته الخارجية. فداخلياً، تسهم طريقة إعداد البيانات من قبل الإدارة، ودور المراجعين الخارجيين، ومدى التزام الإدارة بتوصياتهم، في تحديد مدى دقة وشفافية التقارير المالية. أما خارجياً، فإن مدى اهتمام المستخدمين الخارجيين بالمعلومات المالية ومطالبتهم بها يلعب دوراً كبيراً في تعزيز مصداقية هذه التقارير، بينما قد يؤدي ضعف هذا الطلب إلى انخفاض جودتها (العابد وآخرون، 2023: 20). وفيما يلي أهم العوامل التي تؤثر على جودة التقارير المالية، كما أوردها أحمد (2021: 552):

العوامل البيئية: تشمل العوامل البيئية مجموعة من الظروف المحيطة بالنظام المحاسبي، مثل العوامل الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والقانونية، والتقنية، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على تحقيق أهدافه. وباعتبار أن نظم المعلومات المحاسبية نظم مفتوحة، فهي تتأثر بالبيئة الخارجية مثل التشريعات، درجة المنافسة، وثقافة المجتمع، مما يجعل التفاعل مع هذه المتغيرات ضرورياً لتحسين جودة التقارير المالية.

العوامل التنظيمية: تؤثر العوامل التنظيمية في جودة التقارير المالية من خلال ما تتيحه من وضوح في توزيع المهام وتحديد المسؤوليات داخل المنظمات. ويشمل ذلك الهياكل التنظيمية، أنظمة تبادل المعلومات، آليات التنسيق، وأنماط التفاعل بين الأقسام والعاملين. فوجود تنظيم إداري فعال يساهم في دعم تدفق معلومات دقيقة ومنظمة، مما ينعكس إيجاباً على مخرجات النظام المحاسبي.

العوامل السلوكية: تتمثل العوامل السلوكية في سلوكيات معدي ومستخدمي نظم المعلومات المحاسبية، وفهمهم لطبيعة احتياجات الجهات المختلفة من المعلومات. وقد تؤثر التحيزات الفردية أو تعارض المصالح في نوعية المعلومات المقدمة، ما يستدعي إشراك المعنيين في تصميم وتطوير نظم المعلومات لضمان توافيقها مع متطلبات الاستخدام الفعلي.

العوامل التقنية وتكنولوجيا المعلومات: أحدثت التكنولوجيا نقلة نوعية في بيئة العمل المحاسبي، حيث أدى استخدام الحواسيب ونظم معالجة البيانات الإلكترونية إلى تقليص الوقت والجهد المبذولين في العمليات اليدوية. ورغم أن التكنولوجيا لا تغير أهداف النظام المحاسبي، إلا أنها تؤثر على تطبيقاته وإجراءاته التشغيلية، مما يستلزم مراجعة مستمرة للأنظمة لضمان توافيقها مع المتغيرات التقنية المستحدثة.

العوامل السياسية: تؤثر العوامل السياسية في بيئة المحاسبة من خلال توجيه الهياكل والعمليات المحاسبية نحو تلبية احتياجات المستخدمين للمعلومات، بما يتماشى مع التوجهات السياسية والاقتصادية لكل دولة. وغالباً ما تهيم فئة معينة من المستخدمين على تحديد طبيعة هذه المعلومات، مما يستدعي من المنظمات المهنية توجيه وتطوير قدرات إعداد التقارير بما يحقق التوازن بين المعلومات المطلوبة وتلك القابلة للتحقيق. ويُعد إعداد السياسات المحاسبية عملية فنية تشبه إلى حد كبير إعداد السياسات الاقتصادية، تتطلب دقة في العرض وحياداً في الإفصاح عن النتائج (الفريحات، 2023: 199).

العوامل الاقتصادية: تختلف جودة المعلومات المحاسبية باختلاف النظام الاقتصادي السائد. ففي الاقتصاد الرأسمالي، تُركز التقارير المالية على توفير معلومات ملائمة لقرارات المستخدمين، بينما تُستخدم في الاقتصاد الاشتراكي لأغراض التخطيط والرقابة المركزية. كما يُعد التضخم أحد العوامل المؤثرة في خصائص المعلومات، حيث يُضعف الاعتماد على التكلفة التاريخية، مما يستدعي اعتماد بدائل محاسبية تراعي التغيرات في الأسعار لتحقيق الإفصاح الملائم (الفريحات، 2023: 199).

العوامل الثقافية والاجتماعية: تمثل العوامل الثقافية والاجتماعية أحد أبعاد التأثير الحديثة على جودة المعلومات المحاسبية، خصوصاً مع تطور المحاسبة نحو الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية. ويتطلب هذا الاتجاه نموذجاً محاسبياً يرتكز على القيم الاجتماعية السائدة، مع توسيع نطاق القياس ليشمل الآثار غير المالية الناتجة عن أنشطة المنظمة، مثل ما يُعرف بالتكلفة الاجتماعية، وهو ما يستدعي تطوير أدوات قياس ملائمة لذلك (علي، 2023: 53).

العوامل القانونية: تتجلى العوامل القانونية في التشريعات والأنظمة التي تنظم مهنة المحاسبة والرقابة، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على إعداد المعلومات المحاسبية. وتبرز أهمية هذه العوامل مع انتشار شركات المساهمة، حيث يؤدي انفصال الملكية عن الإدارة إلى خضوعها لمجموعة من القوانين والتعديلات المستمرة، وهو ما ينعكس على أساليب إعداد البيانات المالية وطرق الإفصاح عنها (زكي، 2018: 333).

د. الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية:

تعتمد جودة التقارير المالية على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية، فهي السمات أو المعايير الفنية التي تربط بين الهدف الجوهرى لإعداد التقارير المالية من جهة، ومفاهيم القياس والاعتراف والفروض والمبادئ والمحددات من جهة أخرى، وبالتالي تساهم في ترشيد قراراتهم الاستثمارية وفيما يلي عرض هذه الخصائص:

1. الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية:

الملاءمة: الملاءمة تعني وجود ارتباط مباشر بين المعلومات المحاسبية والقرارات محل الدراسة، حيث تكون المعلومات الملائمة قادرة على إحداث تأثير فعلي على متخذ القرار وبالتالي على القرار نفسه. كما تساعد المعلومات الملائمة مستخدمي القوائم المالية على تعديل مستوى التأكد لديهم بشأن القرارات محل الدراسة، أي على تكوين توقعات دقيقة عن النتائج المستقبلية استناداً إلى الأحداث الماضية والحاضرة (عيادي، 2008: 30). ولتحقيق خاصية الملاءمة، يجب توفر ثلاثة شروط أساسية هي:

- **الوقتية:** توفر المعلومات في الوقت الذي يكون فيه لها أثر فعال على اتخاذ القرار، لأنه مع مرور الوقت، وعندما يصبح المستقبل حاضراً، تصبح معلومات الماضي أقل فائدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية بشكل فعال (المسماري والكاديكي، 2022: 108).

- **القدرة التنبؤية:** تعني قدرة المستخدم على استخدام هذه المعلومات في تكوين توقعات أو تقديرات بشأن النتائج المستقبلية عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. فكلما كانت المعلومات المحاسبية أكثر قدرة على التنبؤ، كلما ازدادت ملاءمتها للمستخدمين وساعدتهم بشكل أفضل في التخطيط واتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية (موسى، 2020: 48).

- **التغذية العكسية:** وذلك لما تمثله من أهمية على استمرار وتطور المنظمة. فكلما توفرت في المعلومات التي يخرجها النظام سمة الارتدادية، أسهمت في تحسين وتطوير نوعية المخرجات المستقبلية، وزادت قدرة النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة، (بوحفص، 2019: 138).

الموثوقية: الموثوقية تعكس درجة خلو المعلومات المالية المنشورة في التقارير المالية من الأخطاء والتحيز، وتمثل تصوراً صادقاً للأحداث والعمليات الاقتصادية. وتكتسب الموثوقية أهمية كبيرة للأفراد الذين لا تتوفر لديهم الوقت أو الخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية، إذ تساعدهم على اختيار المعلومات الأكثر ملاءمة وفاعلية لاتخاذ القرارات الاقتصادية، (عبد الحليم، 2015: 126). ولتحقيق خاصية الموثوقية، يجب أن تتوفر ثلاثة شروط أساسية هي:

- **الحياد:** خلو المعلومات من أي تحيز لصالح طرف معين، بحيث تخدم جميع الأطراف المستخدمين لها بشكل موضوعي وعادل. ويعزز التزام المعلومات بالحياد الثقة بها، ويضمن قدرتها على دعم اتخاذ القرارات الاقتصادية بطريقة دقيقة وموثوقة، دون التأثير بمصالح شخصية أو تحريفات قد تضر بموضوعية التقرير المالي (العابدي، 2016: 61).

- **القابلية للتحقق:** وذلك من خلال موضوعية معايير الاختيار بين المقاييس المحاسبية، وبذلك تمثل هذه الخاصية أداة فعالة وناجحة في الحد من التحيز في القياس المحاسبي (زكي، 2018: 342).

- **الشمولية:** تعرض التقارير المالية المعلومات الجوهرية كاملة، دون حذف أو إلغاء أي جزء من البيانات، لضمان تقديم صورة متكاملة وموثوقة عن الوضع المالي والأداء الاقتصادي للمنشأة (عبد الحليم، 2015: 127).

2. الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية:

القابلية للمقارنة: إمكانية مقارنة مستخدمي التقارير المالية للمعلومات المحاسبية الواردة بها لفترة مالية معينة مع فترة، أو فترات مالية أخرى سابقة لنفس المنظمة، أو لمنظمات أخرى ولنفس الفترة. ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض ترشيد اتخاذ القرارات الاقتصادية وتتبع أداء المنظمة، وتحديد الاتجاهات والتغيرات في مراكزها المالية من فترة إلى أخرى، وتقضي عملية المقارنة الثبات في استخدام وتطبيق نفس السياسات والمعايير والمبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى، مع ضرورة إعلام مستخدمي تلك المعلومات عن أية تغييرات قد تحدث في هذه السياسات، أو المعايير أو المبادئ وآثار هذه التغيرات على المركز المالي للمنظمة (زكي، 2018: 341).

الثبات: انساق البيانات المحاسبية عبر الفترات الزمنية باستخدام نفس الأساليب والقواعد المحاسبية ذاتها في معالجة البيانات المالية. ويسهم هذا الاتساق في تعزيز فهم المعلومات المحاسبية وتحليلها، كما يتيح إمكانية مقارنة البيانات المالية بين الفترات المختلفة. ومع ذلك، يمكن إدخال تغييرات على

السياسات أو الأساليب المحاسبية شريطة أن تكون مبررة ومفسرة بشكل واضح للمستخدمين (عبيد ، 2023: 37).

الشفافية: الإفصاح في الوقت المناسب بالقدر الكافي عن الأداء التشغيلي والمالي للمنظمة، وممارسات الحوكمة سواء كان ذلك الإفصاح في صالح المنظمة أم في غير صالحها (Madhani, 2008: 64)

الوضوح: عرض المعلومات بشكل مبسط وواضح يسهل على مستخدميها استيعابها، إذ إن المعلومات التي تتسم بالغموض أو التعقيد لا تحقق أي فائدة عملية، حتى وإن كانت ملائمة ومقدمة في الوقت المناسب (بوحفص، 2018: 110).

الدقة: خلو المعلومات المحاسبية من الأخطاء والتحيز، بحيث تمثل الظواهر المالية تمثيلاً صادقاً وموضوعياً، وتتسم بالحيادية وتعكس مستوى مناسباً من الحيطة والحذر عند إعدادها وتقديمها (الطائي، 2023: 35).

رابعاً: الدراسة الميدانية

فيما يلي نتناول الدراسة الميدانية وإجراءاتها، وتحليل البيانات واختبار الفرضيات:

1. مجتمع الدراسة وعينتها

تمثل مجتمع الدراسة من جميع شركات ومكاتب المراجعة الخارجية العاملة في الجمهورية اليمنية التي قامت بتجديد تراخيص مزاولة المهنة خلال العام 2026م، واستناداً إلى الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار بتاريخ 11 أبريل 2026م، بلغ حجم مجتمع الدراسة (298) مراجعاً خارجياً، توزعت بين (27) شركة مراجعة بنسبة (9%) من إجمالي المجتمع، و(271) مكتب مراجعة فردياً بنسبة (91%) من إجمالي المجتمع.

اعتمد الباحثان أسلوب العينة العشوائية الطبقية باعتباره من أساليب المعاينة الاحتمالية التي تضمن تمثيل الفئات المختلفة في المجتمع تمثيلاً عادلاً، وقد تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى طبقتين رئيسيتين هما: (شركات المراجعة، ومكاتب المراجعة الفردية)، ثم تم اختيار مفردات العينة من كل طبقة بصورة عشوائية ونسب تتناسب مع حجمها النسبي في المجتمع الأصلي، بما يسهم في تعزيز دقة النتائج وإمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة.

وقد تم تحديد حجم العينة استناداً إلى المعايير الإحصائية المعتمدة في الدراسات الميدانية باستخدام جدول كريجسي ومورغان (Krejcie & Morgan)، الذي يُستخدم لتحديد أحجام العينات المناسبة للمجتمعات المحدودة عند مستوى ثقة (95%) وهامش خطأ (5%)، والجدول (1) يوضح توزيع عينة الدراسة على شركات ومكاتب المراجعة الخارجية.

جدول (1): عينة الدراسة		
الفئة	المجتمع	حجم العينة
شركات مراجعة	27	15
مكاتب فردية	271	153
الإجمالي	298	168

قام الباحثان بتوزيع (168) استبانة إلكترونية على مفردات العينة المختارة، بلغ عدد الردود المستلمة (121) استبانة، بنسبة استجابة بلغت (72٪)، كما يوضحها الجدول (2):

جدول (2): توزيع الاستبانات ومعدل الاستجابة			
بيان	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المعادة	
		عدد	نسبة
شركات مراجعة	15	14	93%
مكاتب فردية	153	107	70%
الإجمالي	168	121	72%

2. أداة الدراسة:

حتى يسهل جمع البيانات المطلوبة لأغراض الدراسة؛ أُعدَّت استبانة لذلك، وتضمنت جزأين هما:

أ. الجزء الأول: البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة البيانات الشخصية (مكان العمل، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، المؤهل المهني).

ب. الجزء الثاني: يحوي متغيرات الدراسة؛ المتغير المستقل يتمثل بـ: النظم الخبيرة، وكانت عدد فقراته 19 فقرات وضعت للقياس، أمّا المتغير التابع والمتمثل بـ: جودة التقارير المالية، فكان مكوناً من خمسة أبعاد هي: الملاءمة 6 فقرات، الوضوح 6 فقرات، الدقة 6 فقرات، الوقتية 4 فقرات، الشفافية 4 فقرات.

3. الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات:

تم إجراء التحليل الإحصائي ببرنامج التحليل الإحصائي SPSS وباستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): استُخدم لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- النسبة المئوية والتكرارات: أُستُخدمت لمعرفة التوزيع النسبي لمفردات عينة الدراسة ومعرفة التوزيع النسبي لإجابات مفردات العينة.
- المتوسط الحسابي: أُستُخدم لتوصيف متغيرات الدراسة ومعرفة اتجاهات الآراء حول متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى معرفة متوسط كل عبارة من عبارات الاستبانة.
- الانحراف المعياري: استُخدم لقياس درجة تشتت المطلق لقيم الإجابات عن المتوسط الحسابي.

- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient): لاختبار صدق الاتساق الداخلي، من خلال قياس درجة العلاقة بين كل فقرة وبين المقياس الكلي أو بين الفقرات المختلفة، مما يوضح مدى توافق كل فقرة مع البنية النظرية للمقياس ومدى مساهمتها في تمثيل البعد الذي تنتمي إليه، وتُعتبر الفقرات أو الأبعاد التي تظهر ارتباطاً منخفضاً أو يقل معامل ارتباطها عن (0.25) ضعيفة، وينصح بحذفها لضمان جودة الأداة وموثوقيتها في القياس.
 - معامل الالتواء والتفلطح (Skewness & Kurtosis): لقياس التوزيع الطبيعي للبيانات.
 - الانحدار الخطي البسيط: لاختبار أثر متغير مستقل واحد على متغير تابع واحد (X^*Y).
 - اختبار F : للتعرف على معنوية النموذج ككله؛ مما يساعد على توضيح عدداً من النتائج، أولها قيم الميل وخط الانحدار، فضلاً عن أنه يجيب عن الفرضيات المتعلقة بميل ومقطع خط الانحدار.
4. مقياس الدراسة:

تم قياس درجة الاستبانة المحتملة على الفقرات إلى تدرج خماسي حسب مقياس ليكرت الخماسي Likart (Scale)، في توزيع أوزان إجابات أفراد العينة كما هو موضح في الجدول رقم (3):

جدول (3): المتوسط الحسابي للإجابات ودرجة الموافقة في الاستبانة ونسبتها المئوية			
فئات المتوسط الحسابي	النسبة المئوية المقابلة (%)	التقدير اللفظي	مستوى الممارسة
من 1.00 إلى أقل من 1.80	من 20% إلى أقل من 36%	غير موافق بشدة	منخفض جداً
من 1.80 إلى أقل من 2.60	من 36% إلى أقل من 52%	غير موافق	منخفض
من 2.60 إلى أقل من 3.40	من 52% إلى أقل من 68%	محايد	متوسط
من 3.40 إلى أقل من 4.20	من 68% إلى أقل من 84%	موافق	مرتفع
من 4.20 إلى 5.00	من 84% حتى 100%	موافق بشدة	مرتفع جداً

ووفقاً للجدول (3) يصبح الوسط الفرضي للدراسة = الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات = $5/(5+4+3+2+1) = 5/15 = 3$ ، وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة وعليه إذا زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي 3 دل ذلك على أن أفراد العينة موافقون على العبارة.

5. صدق الأداة:

اعتمدت الدراسة في المرحلة الأولى على تقييم مدى ملائمة المقاييس المستخدمة في قياس عبارات الدراسة باستخدام اختبار الصدق لاستبعاد العبارات غير المعنوية من مقاييس الدراسة والتحقق من أن العبارات التي استخدمت لقياس مفهوماً معيناً تقيس بالفعل هذا المفهوم، وفيما يلي عرض نتائج التحليل للمقاييس المستخدمة في الدراسة:

أ. الصدق الظاهري:

بعد الانتهاء من الصيغة الأولية لمقياس الدراسة تم عرضها في شكل استبانة على مجموعة من المحكمين والخبراء المختصين بلغ عددهم (7) خبراء ومحكمين في مجال الدراسة، وقد طلب من الخبراء إبداء آرائهم حول أداة الدراسة ومدى صلاحيتها، وطلب منهم أيضاً التعديل والحذف والإضافة بما يروونه مناسباً ومحققاً لأهداف الدراسة، وبعد استرجاع الاستبانة من جميع الخبراء والأخذ بملاحظاتهم أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية.

ب. اختبار صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson):

أظهرت معاملات ارتباط بيرسون قيماً إحصائية معنوية عند مستوى أقل من 1٪، وهذا يشير إلى وجود صدق في الاتساق الداخلي للأداة، وبمعنى آخر، يشير بأن جميع فقرات البعد الفرعي ترتبط بشكل قوي ومتسق مع بعضها البعض، وبين معدل كل متغير من متغيرات الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة، والجدول رقم (4) يوضح ذلك:

جدول رقم (4) معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة		
متغيرات الدراسة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
جودة التقارير المالية	.901**	0.000
النظم الخبيرة	.925**	0.000

وللأبعاد الفرعية يوضحها الجدول (5):

جدول رقم (5) معاملات ارتباط بيرسون بين أبعاد المتغير التابع والدرجة الكلية للمتغير		
البعد	درجة الارتباط	مستوى الدلالة
الملاءمة	.887**	0.000
الوضوح	.860**	0.000
الدقة	.876**	0.000
الوقتية	.828**	0.000
الشفافية	.899**	0.000

ج. اختبار الاتساق البنائي باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson):

أظهرت معاملات ارتباط بيرسون قيماً إحصائية معنوية عند مستوى أقل من 1٪، وهذا يشير إلى وجود صدق في الاتساق البنائي للأداة، وبمعنى آخر، يشير بأن جميع فقرات البعد الفرعي ترتبط بشكل قوي ومتسق مع بعضها البعض، وبين معدل كل متغير من متغيرات الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة، والجدول رقم (6) ورقم (7) يوضح ذلك:

جدول رقم (6) معاملات ارتباط بيرسون لفقرات أبعاد المتغير المستقل بالدرجة الكلية للمتغير

الملاءمة			الوضوح			الدقة			الوقتية			الشفافية		
الفقرة	الارتباط	الدلالة	الفقرة	الارتباط	الدلالة	الفقرة	الارتباط	الدلالة	الفقرة	الارتباط	الدلالة	الفقرة	الارتباط	الدلالة
1	0.000	.826**	1	0.000	.761**	1	0.000	.740**	1	0.000	.782**	1	0.000	.836**
2	0.000	.695**	2	0.000	.711**	2	0.000	.742**	2	0.000	.828**	2	0.000	.755**
3	0.000	.756**	3	0.000	.710**	3	0.000	.745**	3	0.000	.813**	3	0.000	.781**
4	0.000	.823**	4	0.000	.782**	4	0.000	.819**	4	0.000	.729**	4	0.000	.787**
5	0.000	.716**	5	0.000	.541**	5	0.000	.791**						
6	0.000	.599**	6	0.000	.674**	6	0.000	.815**						

وفيما يخص الصدق البنائي لفقرات المتغير المستقل النظم الخبيرة يوضحها الجدول (7):

جدول (7) معاملات ارتباط بيرسون لفقرات أبعاد المتغير المستقل بالدرجة الكلية للمتغير

رقم	الارتباط	مستوى	رقم	الارتباط	مستوى	رقم	الارتباط	مستوى	رقم	الارتباط	مستوى
الفقرة	الدلالة	الفقرة	الدلالة	الفقرة	الدلالة	الفقرة	الدلالة	الفقرة	الدلالة	الفقرة	الدلالة
1	0.000	.771**	5	0.000	.752**	9	0.000	.788**	13	0.000	.751**
2	0.000	.744**	6	0.000	.780**	10	0.000	.725**	14	0.000	.747**
3	0.000	.789**	7	0.000	.699**	11	0.000	.762**	15	0.000	.738**
4	0.000	.677**	8	0.000	.752**	12	0.000	.788**	16	0.000	.780**

ثبات الاستبانة:

استخدم الباحثان معامل (ألفا كرونباخ) Chronbach's Alpha لتحديد درجة ثبات الأداة، يوضح

الجدول رقم (8) قيم معامل ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات الاستبانة.

جدول رقم (8) معامل الثبات ألفا لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	N of items	Cronbach's Alpha
الملاءمة	6	0.828
الوضوح	6	0.763
الدقة	6	0.867
الوقتية	4	0.795
الشفافية	4	0.798
إجمالي المتغير التابع: جودة التقارير المالية	26	0.945
إجمالي المتغير المستقل: النظم الخبيرة	16	0.948

6. تحليل البيانات:

أظهر تحليل بيانات وصف عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الشخصية كما في الجدول رقم (9):

جدول رقم (9) تحليل بيانات وصف عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الشخصية							
المتغير	الفئة	التكرار	النسبة	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
(1) مكان العمل	مكتب مراجع فردي	107	88.43%	(2) المؤهل العلمي	بكالوريوس	48	39.67%
	شركة مراجعة محلية	10	8.26%		ماجستير	54	44.63%
	شركة مراجعة دولية	4	3.31%		دكتوراه	19	15.70%
	الإجمالي	121	100%		الإجمالي	121	100.0%
(3) المسمى الوظيفي	شريك مراجعة	48	39.67%	(4) سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	9	7.44%
	مدير مراجعة	61	50.41%		من 6-10 سنوات	32	26.45%
	مراجع أول	10	8.26%		من 11-15 سنة	23	19.01%
	مساعد مراجع	2	1.65%		أكثر من 15 سنة	57	47.11%
الإجمالي		121	100%	الإجمالي		121	100.0%
(5) المؤهل المهني	شهادة محاسب قانوني يمني YCPA	113	93.39%				
	شهادة محاسب قانوني عربي ACPA	6	4.96%				
	شهادة محاسب قانوني دولي ICPA	2	1.65%				
	الإجمالي	121	100%				

7. عرض وتحليل إجابات أفراد العينة لفقرات الاستبانة:

أ. الإحصاء الوصفي لعبارات المتغير المستقل النظم الخبيرة:

يتكون هذا المحور من (16) فقرة للإجابة عن السؤال الأول "ما مدى تطبيق النظم الخبير من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين؟"، ومن أجل ذلك أُستُخدم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية؛ لمعرفة درجة توافق أو تباين الآراء وترتيبها على وفق إجابات أفراد عينة الدراسة كما في الجدول رقم (10):

الترتيب	المتوسط	النسبة المئوية	الترتيب	الفقرة	الترتيب
1	4.12	82.31%	مرتفعة	تدعم النظم الخبيرة تحليل البيانات المالية بكفاءة عالية.	1
1	4.12	82.31%	مرتفعة	تساعد النظم الخبيرة في تسريع عملية إعداد التقارير المالية.	8
2	4.10	81.98%	مرتفعة	تسهل النظم الخبيرة في ترتيب وتنظيم البيانات المالية بشكل منهجي يسهل عملية المراجعة واتخاذ القرار.	2
3	4.10	81.98%	مرتفعة	يقلل استخدام النظم الخبيرة التأخير في إصدار التقارير مقارنة بالطرق التقليدية.	10
4	4.08	81.65%	مرتفعة	تعزز النظم الخبيرة كفاءة وفعالية أداء المراجعين في تنفيذ مهامهم المهنية.	16
5	4.07	81.40%	مرتفعة	تسهل النظم الخبيرة في توحيد إجراءات إعداد التقارير المالية.	6
6	4.06	81.20%	مرتفعة	تساهم النظم الخبيرة في تقليل الأخطاء البشرية في التقارير المالية.	11
7	4.03	80.60%	مرتفعة	توفر النظم الخبيرة معلومات دقيقة وموثوقة تدعم قرارات المراجعة المهنية.	5
8	4.02	80.33%	مرتفعة	توفر النظم الخبيرة تحليلات دقيقة لدعم القرار.	7
9	4.02	80.33%	مرتفعة	تمكن النظم الخبيرة من تحليل الأنماط غير التقليدية في البيانات المالية.	12
10	4.00	80.00%	مرتفعة	تساعد النظم الخبيرة في توضيح كيفية إعداد	9

الترتيب	الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	النسبة المئوية	التقدير اللفظي	الرتبة
		التقرير المالي ومصادر البيانات.					
11	14	تسهم النظم الخبيرة في دعم إدارة المخاطر من خلال الكشف المبكر عن الانحرافات.	3.98	0.63	79.67%	مرتفعة	
12	13	توفر النظم الخبيرة آلية تفسير لنتائجها مما يعزز ثقة المراجعين.	3.97	0.64	79.34%	مرتفعة	
13	15	تقلل النظم الخبيرة الاعتماد على الخبرة الفردية من خلال توحيد قاعدة المعرفة.	3.95	0.67	79.01%	مرتفعة	
14	3	تقلل النظم الخبيرة من تقليل الاعتماد على الاجتهاد الشخصي للمراجع.	3.88	0.73	77.52%	مرتفعة	
15	4	تساعد النظم الخبيرة في اكتشاف الأخطاء والممارسات الاحتيالية في البيانات المالية.	3.81	0.72	76.20%	مرتفعة	
		متوسط متغير النظم الخبيرة	4.02	0.46	80.37%	مرتفعة	

يتبين من الجدول (10) أن النظم الخبيرة تحظى بتطبيق مرتفع من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين، ويظهر ذلك في دورها الفاعل في دعم تحليل البيانات المالية بكفاءة عالية، وتسريع عملية إعداد التقارير المالية، والحد من التأخير في إصدارها مقارنة بالطرق التقليدية، إضافة إلى إسهامها في تنظيم وترتيب البيانات المالية بشكل منهجي يسهل عملية المراجعة واتخاذ القرار، كما تسهم هذه النظم في تعزيز كفاءة وفعالية أداء معدي التقارير في تنفيذ مهامهم المهنية، وتوحيد إجراءات إعداد التقارير المالية، والحد من الأخطاء البشرية في التقارير، فضلاً عن توفير معلومات دقيقة وموثوقة تدعم قرارات المراجعة المهنية.

كما تمتد أدوار النظم الخبيرة لتشمل تقديم تحليلات دقيقة لدعم القرار، وتمكين تحليل الأنماط غير التقليدية في البيانات المالية، وتوضيح كيفية إعداد التقارير ومصادر البيانات، بما يعزز الشفافية والفهم لدى المستخدمين، كذلك تسهم في دعم إدارة المخاطر من خلال الكشف المبكر عن الانحرافات، وتوفير آليات تفسير للنتائج بما يعزز ثقة المراجعين، إلى جانب تقليل الاعتماد على الخبرة الفردية والاجتهاد الشخصي عبر توحيد قاعدة المعرفة، وهو ما ينعكس إيجاباً على جودة العمل المهني، مع الإشارة إلى أن بعض الجوانب مثل كشف الأخطاء والممارسات الاحتيالية لا تزال بحاجة إلى تعزيز أكبر في التطبيق العملي وقد تستخدم بشكل عكسي مما يؤثر سلباً على التقارير المالية.

الإحصاء الوصفي لعبارات المتغير التابع:

جودة التقارير المالية:

ويتكون هذا المتغير من (24) فقرة للإجابة عن السؤال الثاني "ما مستوى جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين؟"، وقد قُسم على خمسة أبعاد، تعرض كما في الجدول رقم (11):

جدول رقم (11) أبعاد المتغير التابع جودة التقارير المالية	
عدد الفقرات	الأبعاد
6	الملاءمة
6	الوضوح
6	الدقة
4	الوقتية
4	الشفافية
24	إجمالي فقرات المتغير التابع جودة التقارير المالية

ونعرض نتائج الاختبارات الوصفية لهذه المتغيرات على النحو الآتي:

البعد الأول الملاءمة: تم قياس بُعد "الملاءمة" باستخدام (6) فقرات، للإجابة عن السؤال الثالث "ما مدى تأثير النظم الخبيرة على تعزيز ملاءمة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين؟"، والجدول (12) يُبين نتائج التحليل الوصفي لبُعد الملاءمة، حيث يوضح كلا من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية، على النحو الآتي:

جدول (12): نتائج التحليل الوصفي لبُعد الملاءمة					
رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى التوفر
6	تؤثر معلومات التقارير المالية في قرارات المستثمرين.	4.24	0.56	84.79%	مرتفعة جداً
1	تتضمن التقارير المالية معلومات ملائمة ومرتبطة مباشرة باحتياجات متخذي القرار.	4.19	0.55	83.80%	مرتفعة
5	تسهل التقارير المالية في تقليل حالة عدم التأكد لدى متخذي القرار.	4.17	0.53	83.47%	مرتفعة
2	تلي التقارير المالية احتياجات	4.17	0.63	83.47%	مرتفعة

جدول (12): نتائج التحليل الوصفي لُبعد الملاءمة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى التوفر	الرتبة
	المستفيدين.					
4	تعكس التقارير المالية الأحداث الاقتصادية الجوهرية المؤثرة على قرارات المستخدمين.	4.13	0.55	82.64%	مرتفعة	5
3	تساعد التقارير المالية على تقييم الوضع المالي الحالي والمستقبلي.	4.12	0.62	82.31%	مرتفعة	6
	متوسط بُعد الملاءمة	4.17	0.42	83.42%	مرتفعة	

يتبين من الجدول (12) أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة مرتفعة على أن التقارير المالية الصادرة عن الشركات في الجمهورية اليمنية تتسم بالملاءمة، حيث تسهم معلوماتها في التأثير على قرارات المستثمرين، وتوفر محتوى ملائماً يرتبط باحتياجات متخذي القرار، كما تساعد في تقليل حالة عدم التأكد لديهم، إضافة إلى ذلك، فإن التقارير المالية تلبى احتياجات المستخدمين، وتعكس الأحداث الاقتصادية الجوهرية المؤثرة على قراراتهم، وتسهم في تقييم الوضع المالي الحالي والمستقبلي، مما يعزز من دورها في دعم عملية اتخاذ القرار المالي، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن التقارير المالية في الشركات تحظى باهتمام واضح من قبل الجهات المعدة لها، حيث يتم إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها، بما يضمن توفير معلومات ملائمة وذات فائدة لمستخدميها، كما أن زيادة وعي المراجعين والمستخدمين بأهمية المعلومات المحاسبية في دعم اتخاذ القرار، أسهم في ارتفاع مستوى إدراكهم لبعد الملاءمة، الأمر الذي يعكس الدور الفعال للتقارير المالية في تلبية احتياجات المستثمرين وتقليل حالة عدم التأكد في بيئة الأعمال.

البعد الثاني: الوضوح: تم قياس بُعد "الوضوح"، باستخدام (6) فقرات لتحقيق الهدف الرابع "قياس تأثير النظم الخبيرة على وضوح التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين" وللإجابة عن السؤال الرابع "ما مدى تأثير النظم الخبيرة على وضوح التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين؟"، والجدول (13) يُبين نتائج التحليل الوصفي لُبعد الوضوح، حيث يوضح كلا من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية، على النحو الآتي:

جدول (13): نتائج التحليل الوصفي لبُعد الوضوح						
رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى التوفر	الرتبة
1	تعرض البيانات المالية بطريقة مفهومة وسهلة القراءة.	4.25	0.54	84.96%	مرتفعة جداً	1
3	يتم عرض المعلومات المالية بلغة واضحة خالية من التعقيد الفني غير الضروري.	4.17	0.57	83.31%	مرتفعة	2
4	تعتمد التقارير المالية على بيانات تم التحقق من صحتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية.	4.15	0.53	82.98%	مرتفعة	3
2	تستخدم الرسوم البيانية والجداول لتبسيط عرض المعلومات المالية وتوضيح العلاقات بينهما.	3.98	0.77	79.67%	مرتفعة	4
5	يأخذ هيكل التقرير شكلاً ثابتاً للعرض.	3.95	0.68	79.01%	مرتفعة	5
6	يمكن فهم التقارير المالية دون الحاجة لتفسير إضافي.	3.53	0.89	70.58%	مرتفعة	6
متوسط بُعد الوضوح		4.00	0.46	80.08%	مرتفعة	

يتبين من الجدول (13) وجود مستوى مرتفع من الاتفاق بين عينة الدراسة على توافر هذه الخاصية في التقارير المالية، حيث تتميز التقارير بعرض البيانات بصورة مفهومة وسهلة القراءة، واستخدام لغة واضحة، والاعتماد على معلومات دقيقة وموثوقة، مع توظيف وسائل توضيحية وهيكل عرض ثابت يساهم في تسهيل فهمه، كما تعكس هذه النتائج أهمية تعزيز الوضوح في التقارير المالية باعتباره أحد الأبعاد الأساسية لجودتها، وهو ما يمكن أن تدعمه النظم الخبيرة من خلال تحسين تنظيم المعلومات المالية وعرضها بصورة أكثر سهولة وفاعلية.

البعد الثالث: الدقة: تم قياس بُعد "الدقة"، باستخدام (6) فقرات للإجابة عن السؤال الخامس "ما مدى تأثير النظم الخبيرة على دقة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين؟"، والجدول (14) يبين نتائج التحليل الوصفي لبُعد الدقة، حيث يوضح كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية، على النحو الآتي:

جدول (14): نتائج التحليل الوصفي لبعْد الدقة						
الرقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى التوفر	الرتبة
3	يتم مراجعة البيانات المالية قبل إدراجها في التقارير المالية.	4.29	0.52	85.79%	مرتفعة جداً	1
6	تعتمد التقارير المالية على أدلة إثبات قوية وموثوقة.	4.20	0.60	83.97%	مرتفعة	2
4	تتوافق التقارير المالية مع المعايير المحاسبية المعتمدة.	4.15	0.63	82.98%	مرتفعة	3
5	تتم مراجعة التقديرات المحاسبية وفق ضوابط رقابية تضمن موضوعيتها.	4.13	0.59	82.64%	مرتفعة	4
1	تعتمد التقارير المالية على بيانات تم التحقق من صحتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية.	4.11	0.56	82.15%	مرتفعة	5
2	تعكس التقارير تقديرات محاسبية دقيقة ومبنية على أسس موضوعية.	3.99	0.61	79.83%	مرتفعة	6
متوسط بُعْد الدقة		4.14	0.45	82.89%	مرتفعة	

يتبين من الجدول (14) أن الدقة في التقارير المالية تتجسد من خلال مجموعة من الممارسات المهنية، أبرزها مراجعة البيانات قبل إدراجها، والاعتماد على أدلة إثبات موثوقة، والتقيد بالمعايير المحاسبية، إضافة إلى مراجعة التقديرات المحاسبية وضبطها وفق أسس موضوعية، بما يسهم في تقليل الأخطاء وتعزيز موثوقية المعلومات المالية، ويمكن تفسير هذه النتائج بأن معدي التقارير المالية يولون اهتماماً كبيراً لعمليات التحقق والمراجعة والالتزام بالمعايير المحاسبية باعتبارها الأساس في تعزيز دقة التقارير المالية، حيث تسهم هذه الإجراءات في تقليل الأخطاء وزيادة موثوقية المعلومات المالية، كما أن ارتفاع مستوى الدقة يعكس وجود نظم رقابية ومهنية تدعم إعداد التقارير المالية بصورة أكثر موثوقية، وفي المقابل، فإن انخفاض مستوى الاتفاق النسبي حول دقة التقديرات المحاسبية قد يُعزى إلى اعتمادها على الأحكام المهنية والاجتهادات التقديرية، مما يجعلها أكثر عرضة للاختلاف في التقييم مقارنة بالعناصر الأخرى القائمة على أدلة تحقق مباشرة وموضوعية.

- **البعد الرابع: الوقتية:** تم قياس بُعد "الوقتية"، باستخدام (4) فقرات للإجابة عن السؤال السادس "ما مدى تأثير النظم الخبيرة على تحسين وقتية التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمينيين؟"، والجدول (15) يُبين نتائج التحليل الوصفي لبُعد الوقتية، حيث يوضح كلا من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية، على النحو الآتي:

جدول (15): نتائج التحليل الوصفي لبُعد الوقتية						
رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى التوفر	الرتبة
1	تصدر التقارير المالية ضمن الإطار الزمني المحدد بما يضمن الاستفادة منها في الوقت المناسب.	4.14	0.64	82.81%	مرتفعة	1
3	توفر التقارير المالية معلومات محدثة لدعم اتخاذ القرارات الفورية.	4.02	0.71	80.33%	مرتفعة	2
2	تتسم الفترة الزمنية بين انتهاء العمل الميداني وإصدار التقارير النهائية بالسرعة والكفاءة.	4.01	0.65	80.17%	مرتفعة	3
4	تستخدم الشركة إجراءات إلكترونية تساعد على سرعة تداول المعلومات وتقليل تراكم المهام.	3.88	0.69	77.52%	مرتفعة	4
متوسط بُعد الوقتية		4.01	0.53	80.21%	مرتفعة	

يتبين من الجدول (15) أن الوقتية في التقارير المالية تتجسد من خلال مجموعة من الممارسات المهنية التي تعكس مستوى جيداً من الالتزام بالبعد الزمني لإعداد التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمينيين، ويتضح ذلك من خلال إصدار التقارير ضمن المدد الزمنية المحددة بما يضمن الاستفادة منها في الوقت المناسب، وتوفير معلومات مالية محدثة تدعم اتخاذ القرارات الفورية، إضافة إلى تقليص الفاصل الزمني بين انتهاء العمل الميداني وإصدار التقارير النهائية بما يعكس قدرًا من السرعة والكفاءة في الإنجاز، كما تشير النتائج إلى توظيف بعض الأدوات والإجراءات الإلكترونية في تداول المعلومات والحد من تراكم المهام، وهو ما يساهم في تحسين كفاءة الإعداد الزمني للتقارير المالية، مع بقاء فرصة لتعزيز توظيف التقنيات الحديثة بصورة أوسع بما يرفع مستوى "الوقتية" بشكل أشمل.

البعد الخامس: الشفافية: تم قياس بُعد "الشفافية"، باستخدام (4) فقرات للإجابة عن السؤال "ما مدى تأثير النظم الخبيرة على تعزيز شفافية التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين

اليمينين⁵، والجدول (16) يُبين نتائج التحليل الوصفي لُبُعد الشفافية، حيث يوضح كلٌّ من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية، على النحو الآتي:

جدول (16): نتائج التحليل الوصفي لُبُعد الشفافية						
رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى التوفر	الرتبة
4	تظهر التقارير المالية موقف الشركة المالي بشكل صادق وشفاف.	4.17	0.53	83.47%	مرتفعة	1
1	تعرض التقارير المالية جميع المعلومات الجوهرية.	4.17	0.64	83.47%	مرتفعة	2
2	يسهل فهم مصدر البيانات والمعلومات الواردة في التقرير.	4.05	0.58	80.99%	مرتفعة	3
3	تكشف التقارير المالية عن المعلومات المؤثرة على تقييم الأداء.	4.02	0.60	80.50%	مرتفعة	4
متوسط بُعد الشفافية		4.11	0.46	82.11%	مرتفعة	

يتبين من الجدول (16) أن "الشفافية" في التقارير المالية تتجسد من خلال مجموعة من الممارسات المهنية التي تعكس مستوى مرتفعاً من الإفصاح والوضوح في عرض المعلومات المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمينيين، ويتضح ذلك من خلال إظهار التقارير للمركز المالي بشكل صادق وشفاف، وتضمينها لجميع المعلومات الجوهرية ذات الأثر في اتخاذ القرار، إضافة إلى سهولة تتبع وفهم مصادر البيانات والمعلومات الواردة في التقارير، فضلاً عن الإفصاح عن المعلومات المؤثرة في تقييم الأداء، وهو ما يعكس درجة جيدة من الالتزام بمتطلبات "الشفافية" المحاسبية، مع إمكانية تعزيز مستوى الإفصاح بصورة أكبر بما يدعم جودة التقارير المالية.

ويمكن تلخيص نتائج التحليل الوصفي لمتغيري الدراسة وأبعادها في الجدول رقم (17):

جدول رقم (17) نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ودرجة الموافقة (لجميع الأبعاد)				
متغيرات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
المتغير المستقل: النظم الخبيرة	4.02	0.46	80.37%	مرتفعة
المتغير التابع الأول: الملاءمة	4.17	0.42	83.42%	مرتفعة
المتغير التابع الثاني: الوضوح	4.00	0.46	80.08%	مرتفعة
المتغير التابع الثالث: الدقة	4.14	0.45	82.89%	مرتفعة
المتغير التابع الرابع: الوقتية	4.01	0.53	80.21%	مرتفعة
المتغير التابع الأول: الشفافية	4.11	0.46	82.11%	مرتفعة

وبصفة عامة، يتبين من الجدول (17) وجود مستوى مرتفع من جودة التقارير المالية، وهو ما يمكن أن يسهم في تعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية ورفع كفاءة القرارات التي يتخذها مختلف الأطراف ذات العلاقة.

خامسا: اختبارات فرضية الدراسة:

فيما يلي استعراض لاختبار فرضيات الدراسة:

1. اختبار الفرضية الرئيسة:

تنص هذه الفرضية على أنه: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة على تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليميني"، وتم استخدام اختبار تحليل الانحدار البسيط كما في الجدول (18):

جدول (18): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى						
Sig.T مستوى الدلالة	اختبار T	الانحدار β	Sig.F مستوى الدلالة	قيمة F	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط
0.000	9.825	0.586	0.000	96.535	0.448	0.669

يوضح الجدول (18) وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمينين، حيث بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.448$)، بما يعني أن النظم الخبيرة تفسر ما نسبته (44.80%) من التباين في مستوى جودة التقارير المالية، في حين تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما تفسر قيمة معامل الانحدار β التي بلغت (0.586) أن الزيادة بوحدة واحدة في مستوى الاهتمام بالنظم الخبيرة ستؤدي إلى زيادة بمقدار (58.60%) في مستوى تحسين جودة التقارير المالية، وتعزز هذه النتيجة قيمة (F) المحسوبة والبالغة (96.535) عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمينين، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الرئيسية للدراسة بصورتها العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على أنه: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمينين".

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء الدور المتنامي للنظم الخبيرة في دعم عمليات المحاسبة والمراجعة، حيث تسهم هذه النظم في تحسين جودة التقارير المالية من خلال قدرتها على تحليل البيانات بكفاءة عالية، وتنظيم المعلومات بشكل منهجي، وتقليل الأخطاء البشرية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على دقة وموثوقية التقارير المالية. كما أن استخدام النظم الخبيرة يعزز سرعة إعداد التقارير وتقليل الوقت اللازم لإنجازها، مما يرفع من مستوى ملاءمتها لاتخاذ القرار.

كذلك يمكن إرجاع هذه النتيجة إلى أن النظم الخبيرة توفر آليات دعم معرفي تساعد معدي التقارير المالية في اتخاذ قرارات أكثر دقة وموضوعية، من خلال تقديم تحليلات متقدمة وتوحيد الإجراءات وتقليل الاعتماد على الاجتهاد الفردي. إضافة إلى ذلك، فإن قدرتها على تعزيز الاتساق في معالجة البيانات والإفصاح عن المعلومات تسهم في رفع مستوى الشفافية وجودة العرض المالي، وهو ما يفسر التأثير الإيجابي والمعنوي لها على جودة التقارير المالية

2. اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية:

تم اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة باستخدام تحليل الانحدار البسيط كما يلي:

- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: تنص هذه الفرضية على أنه: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة على تعزيز ملاءمة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين

اليمينيين"، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار البسيط كما في الجدول (19):

جدول (19): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى						
Sig.T مستوى الدلالة	اختبار T	الانحدار β	Sig.F مستوى الدلالة	قيمة F	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط
0.000	9.061	0.584	0.000	82.093	0.408	0.639

يتضح من الجدول (19) وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة على تعزيز ملاءمة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمينيين، حيث بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.408$)، وهو ما يعني أن النظم الخبيرة تفسر ما نسبته (40.8%) من التغير في مستوى ملاءمة التقارير المالية، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، ويشير ذلك إلى تأثير مهم للنظم الخبيرة في تحسين قدرة التقارير المالية على تلبية احتياجات مستخدميها، كما تفسر قيمة معامل الانحدار β التي بلغت (0.584)، أنه بافتراض تحييد أثر أي متغيرات أخرى لم تخضع للدراسة ستؤدي الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام بالنظم الخبيرة ستؤدي إلى زيادة تعزيز ملاءمة التقارير المالية بمقدار (58.40%)، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت (82.093) عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يؤكد وجود أثر ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة في تعزيز ملاءمة التقارير المالية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الفرعية الأولى للدراسة بصورتها العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1)، التي تنص على أنه: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة على تعزيز ملاءمة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمينيين".

يمكن تفسير هذه النتيجة بأن النظم الخبيرة تساهم في تعزيز ملاءمة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمينيين، من خلال دورها في تحسين جودة معالجة البيانات وتحليلها وربط المعلومات المحاسبية باحتياجات مستخدمي التقارير، كما أن استخدام معدي التقارير المالية لهذه النظم يساعد في توفير معلومات أكثر ارتباطاً بعملية اتخاذ القرار، بما يرفع من قدرة التقارير المالية على تلبية متطلبات الإفصاح وتحقيق الفائدة المرجوة منها، ويعكس هذا الأثر أيضاً إدراك معدي التقارير المالية لأهمية النظم الخبيرة في تقليل الضجّة المعلوماتية، وتحسين مستوى الملائمة في عرض البيانات المالية، كما يمكن أن يُعزى هذا التأثير الإيجابي إلى التطور النسبي في استخدام التقنيات الحديثة في بيئة العمل المحاسبي.

- اختبار الفرضية الفرعية الثانية: تنص هذه الفرضية على أنه: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة على وضوح التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمينيين"، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار البسيط كما في الجدول (20):

جدول (20): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية						
R	R ²	قيمة F	Sig.F مستوى الدلالة	الانحدار β	اختبار T	Sig.T مستوى الدلالة
0.611	0.374	71.026	0.000	0.606	8.428	0.000

يتضح من الجدول (20) وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة على وضوح التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمينين حيث بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.374$)، وهو ما يشير إلى أن النظم الخبيرة تفسر ما نسبته (37.4%) من التباين في مستوى وضوح التقارير المالية، في حين تُعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى خارج النموذج، ويشير ذلك إلى تأثير مهم للنظم الخبيرة في وضوح التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمينين.

كما أن قيمة معامل الانحدار β التي بلغت (0.606)، توضح أنه بافتراض تحييد أثر أي متغيرات أخرى لم تخضع للدراسة ستؤدي الزيادة بمقدار وحدة واحدة في مستوى الاهتمام بالنظم الخبيرة إلى تحسن في وضوح التقارير المالية بمقدار (60.60%)، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت (71.026) عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يؤكد وجود أثر ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة في وضوح التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمينين، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الفرعية الثانية للدراسة بصورتها العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1)، التي تنص على أنه: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة على وضوح التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمينين".

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن النظم الخبيرة تسهم بشكل واضح في تعزيز مستوى وضوح التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمينين، وذلك من خلال مساعدة معدي التقارير المالية على تنظيم المعلومات المحاسبية وعرضها بصورة أكثر ترتيباً واتساقاً، بما يسهل فهمها من قبل مستخدمي التقارير، كما أن هذه النظم تدعم تبسيط البيانات المعقدة وتحويلها إلى مخرجات تحليلية أكثر قابلية للإدراك، مما ينعكس إيجاباً على درجة وضوح المعلومات المالية.

ويُضاف إلى ذلك أن استخدام النظم الخبيرة يحد من الغموض الناتج عن التباين في طرق العرض والإفصاح، ويسهم في توحيد أساليب إعداد التقارير، الأمر الذي يعزز من اتساق المعلومات وسهولة تتبع مصادرها، كما يعكس هذا التأثير معدي التقارير المالية لأهمية التقنيات الذكية في رفع جودة العرض المحاسبي، رغم أن هذا الدور قد يظل بحاجة إلى مزيد من التطوير لزيادة فاعلية هذه النظم في دعم وضوح التقارير بصورة أكبر.

- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: تنص هذه الفرضية على أنه: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة على تحسين دقة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين

اليمينيين"، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار البسيط كما في الجدول (21):

جدول (21): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة						
Sig.T مستوى الدلالة	اختبار T	الانحدار β	Sig.F مستوى الدلالة	قيمة F	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط
0.000	6.364	0.497	0.000	40.496	0.254	0.504

يتضح من الجدول (21) وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة على تحسين دقة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمينيين، حيث بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.254$)، وهو ما يعني أن النظم الخبيرة تفسر ما نسبته (25.4 %) من التغير في مستوى دقة التقارير المالية، في حين تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، ويشير ذلك إلى تأثير مهم للنظم الخبيرة في تحسين دقة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمينيين، كما تفسر قيمة معامل الانحدار β التي بلغت (0.497)، أنه بافتراض تحييد أثر أي متغيرات أخرى لم تخضع للدراسة ستؤدي الزيادة بمقدار وحدة واحدة في مستوى الاهتمام بالنظم الخبيرة إلى تحسن في دقة التقارير المالية بمقدار (49.70 %)، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت (40.496) عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يثبت وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة في تحسين دقة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمينيين، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة بصورتها العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1)، التي تنص على أنه: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة على تحسين دقة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمينيين"، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن النظم الخبيرة تساهم في تحسين دقة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمينيين من خلال دورها في تقليل الأخطاء البشرية أثناء قيام معدي التقارير المالية بمعالجة البيانات، وتعزيز عمليات التحقق والمراجعة الآلية للمعلومات المالية. كما تعمل هذه النظم على رفع مستوى الاتساق في إدخال البيانات ومعالجتها، بما يحد من التباين الناتج عن الاجتهادات الفردية ويعزز من موثوقية النتائج النهائية للتقارير.

ويُضاف إلى ذلك أن قدرة النظم الخبيرة على تحليل البيانات وفق قواعد معرفية محددة مسبقاً تساعد في اكتشاف الانحرافات والأخطاء المحتملة بشكل مبكر، مما ينعكس إيجاباً على دقة المعلومات المالية المقدمة، كما يعكس هذا التأثير معدي التقارير المالية لأهمية توظيف التقنيات الذكية في دعم عمليات المراجعة والتحقق، رغم أن مستوى هذا الأثر قد يظل مرتبطاً بدرجة نضج التطبيق الفعلي للنظم الخبيرة داخل بيئة العمل المحاسبي.

- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: تنص هذه الفرضية على أنه: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة على تحسين وقتية التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين"، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار البسيط كما في الجدول (22).

جدول (22): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة						
Sig.T مستوى الدلالة	اختبار T	الانحدار β	Sig.F مستوى الدلالة	قيمة F	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط
0.000	8.021	0.680	0.000	64.336	0.351	0.592

يتضح من الجدول (22) وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة على تحسين وقتية التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين، حيث بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.351$)، وهو ما يعني أن النظم الخبيرة تفسر ما نسبته (35.1%) من التغير في مستوى وقتية التقارير المالية، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وهذا يعني أن للنظم الخبيرة دوراً مهماً في تحسين وقتية التقارير المالية، كما تفسر قيمة معامل الانحدار β التي بلغت (0.680)، أنه بافتراض تحييد أثر أي متغيرات أخرى لم تخضع للدراسة ستؤدي الزيادة بمقدار وحدة واحدة في مستوى الاهتمام بالنظم الخبيرة إلى تحسن وقتية التقارير المالية بمقدار (68.00%)، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت (64.336) عند مستوى دلالة (0.05)، مما يعزز دلالة النتائج الإحصائية ويؤكد وجود تأثير جوهري للنظم الخبيرة في تحسين وقتية التقارير المالية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة بصورتها العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1)، التي تنص على أنه: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة على تحسين وقتية التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين"، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن تحقيق تحسن في وقتية التقارير المالية يرتبط بمدى توظيف النظم الخبيرة في تبسيط وتسريع إجراءات إعداد المعلومات المالية، حيث تعمل هذه النظم على أتمتة عدد من الخطوات التقليدية التي كانت تستغرق وقتاً أطول، مما ينعكس في تقليص المدة الزمنية اللازمة لإنجاز التقارير، كما أن اعتماد معدي التقارير المالية على هذه النظم يعزز من سرعة الوصول إلى البيانات ومعالجتها بصورة أكثر تنظيمًا، الأمر الذي يحد من التأخير الناتج عن العمليات اليدوية وتعدد مراحل المراجعة التقليدية. ويشير ذلك إلى أن النظم الخبيرة لا تقتصر فقط على تحسين جودة المعلومات، بل تمتد آثارها لتشمل رفع الكفاءة الزمنية لعملية إعداد التقارير، بما يضمن تقديم معلومات أكثر حداثة وفي التوقيت المناسب.

- اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: تنص هذه الفرضية على أنه: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة على تحقيق شفافية التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين

اليمنيين"، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار البسيط كما في الجدول (23).

جدول (23): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة						
Sig.T مستوى الدلالة	اختبار T	الانحدار β	Sig.F مستوى الدلالة	قيمة F	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط
0.000	7.424	0.565	0.000	55.119	0.317	0.563

يتضح من الجدول (23) وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة على تحقيق شفافية التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين، حيث بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.317$)، مما يشير إلى أن النظم الخبيرة تفسر ما نسبته (31.70 %) من التغيرات في مستوى شفافية التقارير المالية، في حين تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، ويعكس ذلك أن للنظم الخبيرة دوراً ملموساً في تعزيز شفافية التقارير المالية.

كما تفسر قيمة معامل الانحدار β التي بلغت (0.565)، أنه بافتراض تثبيت أثر أي متغيرات أخرى لم تخضع للدراسة ستؤدي الزيادة بمقدار وحدة واحدة في مستوى الاهتمام بالنظم الخبيرة إلى تحسن في مستوى شفافية التقارير المالية بمقدار (56.50 %)، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت (55.119) عند مستوى دلالة (0.05)، مما يؤكد وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للنظم الخبيرة على تحقيق شفافية التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الخامسة بصورتها العدمية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1)، التي تنص على أنه: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنظم الخبيرة على تحقيق شفافية التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين"، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن النظم الخبيرة تساهم في تعزيز شفافية التقارير المالية من خلال قيام معدي التقارير المالية بالإفصاح عن المعلومات المالية بشكل أكثر وضوحاً واتساقاً، وتسهيل تتبع مصادر البيانات وآليات إعدادها، مما يقلل من الغموض ويزيد من قابلية فهم المعلومات من قبل مستخدمي التقارير. كما أن اعتماد هذه النظم يحد من التباين في أساليب العرض ويعزز توحيد الإجراءات، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مستوى "الشفافية".

وللوقوف على الأبعاد الأكثر تأثيراً واستجابةً للنظم الخبيرة بين أبعاد جودة التقارير المالية (الملاءمة، الوضوح، الدقة، الوقتية، الشفافية) من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين، تم عرض ذلك في الجدول (24)، وذلك بهدف تحديد درجة التأثير النسبي لكل بُعد مقارنةً بالأبعاد الأخرى، بما يتيح فهماً أدق لطبيعة مساهمة النظم الخبيرة في تحسين جودة التقارير المالية بشكل تفصيلي:

جدول (24): ترتيب أبعاد جودة التقارير المالية من حيث درجة تأثرها بالنظم الخبيرة				
أبعاد جودة التقارير المالية	معامل التحديد R^2	قيمة F	مستوى الدلالة	الترتيب
الملائمة	0.408	82.093	0.000	1
الوضوح	0.374	71.026	0.000	2
الدقة	0.254	40.496	0.000	5
الوقتية	0.351	64.336	0.000	3
الشفافية	0.317	55.119	0.000	4

يوضح الجدول (24) ترتيب أبعاد جودة التقارير المالية من حيث درجة تأثرها بالنظم الخبيرة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين، بالاعتماد على قيمة معامل التحديد (R^2) باعتبارها المؤشر الرئيس لقياس قوة التفسير لكل بُعد، حيث يتضح أن جميع الأبعاد محل الدراسة تتأثر بشكل إيجابي وذو دلالة إحصائية بالنظم الخبيرة، إلا أن درجة هذا التأثير تختلف من بُعد إلى آخر. ويظهر أن بُعد "الملاءمة" يأتي في مقدمة الأبعاد الأكثر تأثراً، مما يعكس الدور البارز للنظم الخبيرة في تعزيز قدرة التقارير المالية على تلبية احتياجات مستخدميها وتوفير معلومات ذات قيمة لاتخاذ القرار، يليه بُعد "الوضوح" الذي يعكس إسهام النظم الخبيرة في تحسين عرض المعلومات المالية وسهولة فهمها، كما يبرز بُعد "الوقتية" في المرتبة الثالثة، بما يدل على دور النظم الخبيرة في تسريع إعداد التقارير وتقليل الفجوة الزمنية في إصدارها. في حين يأتي بُعد "الشفافية" في المرتبة الرابعة، بما يشير إلى إسهام النظم الخبيرة في تعزيز الإفصاح والوضوح في عرض المعلومات، بينما يُعد بُعد "الدقة" الأقل تأثراً نسبياً مقارنة ببقية الأبعاد، رغم بقائه ضمن مستوى التأثير الإيجابي. وبصورة عامة، تعكس النتائج أن النظم الخبيرة تسهم في تحسين جميع أبعاد جودة التقارير المالية، مع تباين في مستوى التأثير بين بُعد وآخر.

بناءً على ما سبق وبعد الانتهاء من اختبار الفرضية الرئيسة للدراسة، والفرضيات الفرعية لها، يمكن القول إن الهدف الرئيس للدراسة الذي ينص على: (التعرف على مدى تأثير النظم الخبيرة على تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين)، والأهداف الفرعية له الآتية: (تحليل دور النظم الخبيرة في تعزيز ملاءمة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين، قياس تأثير النظم الخبيرة على وضوح التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين، تقييم مدى إسهام النظم الخبيرة في تحسين دقة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين، دراسة دور النظم الخبيرة في تحسين وقتية التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين، دراسة تأثير النظم الخبيرة على تعزيز شفافية التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين) قد تم تحقيقها.

كما يمكن القول إن السؤال الرئيس للدراسة الذي ينص على (ما مدى تأثير النظم الخبيرة على تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين؟) والأسئلة الفرعية الآتية: (ما مدى تأثير النظم الخبيرة على تعزيز ملاءمة التقارير من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين؟، ما مدى تأثير النظم الخبيرة على وضوح التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين؟ ما مدى تأثير النظم الخبيرة على دقة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين؟ ما مدى تأثير النظم الخبيرة على تحسين وقتية التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين؟ ما مدى تأثير النظم الخبيرة على تعزيز شفافية التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين؟)، قد تمت الإجابة عنها.

سادسا : نتائج الدراسة وتوصياتها :

1. نتائج الدراسة :

بعد عرض الإطار النظري وإجراء الدراسة الميدانية واختبار فرضياتها توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أ. تشير النتائج إلى أن جودة التقارير المالية في البيئة اليمنية تحظى بمستوى مرتفع من القبول والتوافق المهني لدى المراجعين الخارجيين اليمنيين، بما يعكس كفاءة جيدة في إعداد التقارير المالية عبر أبعادها المختلفة، مع تفاوت طفيف بين هذه الأبعاد دون أن يؤثر على المستوى العام للجودة.
- ب. توضح النتائج أن بُعد الملاءمة هو الأكثر توافراً بين أبعاد جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين، وفي المقابل، جاء بُعد الوضوح في المرتبة الأخيرة.
- ج. أن أهم ما يعزز بُعد الملاءمة في التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين هو قدرة هذه التقارير على التأثير في قرارات المستثمرين، مما يعكس دورها الفعال في دعم اتخاذ القرار وتزويد المستخدمين بمعلومات ذات قيمة.
- د. أن أهم ما يسهم في تحقيق الوضوح في التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين هو عرض البيانات المالية بطريقة واضحة وسهلة الفهم، مما يساعد المستخدمين على قراءتها واستيعابها بسهولة.
- هـ. أن أقل ما يسهم في تحقيق الوضوح في التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين هو أن بعض المعلومات الواردة في التقارير تحتاج إلى تفسير إضافي لفهمها بشكل كامل، مما قد يقلل من سهولة استيعابها لدى بعض المستخدمين.
- و. أن أكثر ما يحقق الدقة في التقارير المالية هو مراجعة البيانات المالية قبل إدراجها في التقارير، مما يعزز موثوقية المعلومات ويقلل من احتمالية وجود أخطاء.
- ز. أن أبرز ما يجسد الوقتية في التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين هو إصدار التقارير ضمن الإطار الزمني المحدد، بما يضمن الاستفادة منها في الوقت المناسب ودعم اتخاذ القرار في الوقت المناسب.
- ح. أن المرتكز الأساسي لتعزيز الشفافية في التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين يتمثل في إظهار الموقف المالي الحقيقي للشركة بشكل صادق وعادل، مما يسهم في رفع موثوقية المعلومات المحاسبية ويعزز ثقة المستخدمين بالقرارات الاقتصادية المبنية عليها.
- ط. أن أبرز مؤشرات النظم الخبيرة من وجهة المراجعين الخارجيين اليمنيين يتمثل في دورها الفاعل في دعم تحليل البيانات المالية بكفاءة عالية، إضافة إلى مساهمتها في تسريع عملية إعداد التقارير المالية.

- ي. أن أقل المؤشرات المرتبطة بالنظم الخبيرة تتمثل في مساهمتها في اكتشاف الأخطاء والممارسات الاحتياطية في البيانات المالية، وكذلك في تقليل الاعتماد على الاجتهاد الشخصي للمراجع.
- ك. أن هناك تأثيراً إيجابياً دالاً إحصائياً للنظم الخبيرة في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين.
- ل. أن التأثير الإيجابي للنظم الخبيرة في تحسين جودة التقارير المالية يتركز بصورة أكبر في تعزيز الملاءمة، يليها الوضوح، ثم الوقتية، مما يعكس تفاوت مستوى إسهام النظم الخبيرة في تحسين أبعاد جودة التقارير المالية المختلفة.
- م. تُبين النتائج أن بُعد الدقة يُعد أقل أبعاد جودة التقارير المالية تأثراً بالنظم الخبيرة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين اليمنيين.

2. توصيات الدراسة:

- في ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالآتي:
- أ. تعزيز توجه المؤسسات والشركات نحو تبني وتطوير النظم الخبيرة في بيئة المحاسبة والمراجعة، من خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة، مع الاهتمام برفع كفاءتها في كشف الأخطاء والممارسات الاحتياطية وتفسير البيانات المالية، بما يسهم في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز موثوقية المعلومات التي تتضمنها.
- ب. التوسع في استخدام التقنيات المحاسبية والإلكترونية الحديثة في مكاتب وشركات المراجعة، مع تأهيل معدي التقارير المالية على استخدام البرامج التحليلية وتكنولوجيا المعلومات، بما يعزز جودة التقارير المالية وموثوقيتها.
- ج. تعزيز وتطوير ممارسات إعداد وعرض التقارير المالية بما يضمن الاستمرار في رفع مستوى خصائصها النوعية، من خلال الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وتوسيع استخدام التقنيات الحديثة والنظم الخبيرة في معالجة البيانات المالية.
- د. المحافظة على مستوى الملاءمة في التقارير المالية من خلال تعزيز الإفصاح الشامل والتأكد من شمولية البيانات الجوهرية في التقارير المالية، لضمان تلبية احتياجات جميع المستخدمين وتحقيق أعلى مستوى من الملاءمة في المعلومات المالية.
- هـ. التأكيد على أهمية الوضوح في التقارير المالية لا سيما وقد حصل بعد الوضوح على أقل درجة موافقة، مع الحرص أكثر على توسيع استخدام الوسائل التوضيحية مثل الجداول والرسوم البيانية، مع العمل على تطوير أساليب إعداد التقارير بما يضمن إمكانية فهمها من قبل مختلف فئات المستخدمين دون الحاجة إلى تفسير إضافي.

- و. تعزيز تضمين المعلومات ذات القيمة التنبؤية والتأثيرية التي تدعم قرارات المستثمرين ومستخدمي التقارير المالية.
- ز. تعزيز إجراءات مراجعة وتدقيق البيانات المالية قبل إصدار التقارير لضمان رفع مستوى الدقة وتقليل الأخطاء.
- ح. الاستمرار في الاهتمام بتوقيت إصدار التقارير، من خلال تحسين التخطيط الزمني للعمليات الداخلية واستخدام إجراءات إلكترونية تساعد على سرعة تداول المعلومات وتقليل تراكم المهام.
- ط. تعزيز ممارسات الإفصاح الصادق والعاقل عن المركز المالي بما يدعم الشفافية ويرفع ثقة المستخدمين بالمعلومات المالية.
- ي. التوسع في استخدام النظم الخبيرة في تحليل البيانات المالية وإعداد التقارير بما يساهم في رفع كفاءة المحاسبة والمراجعة.
- ك. تطوير قدرات النظم الخبيرة في مجال اكتشاف الأخطاء والممارسات الاحتيالية وتقليل الاعتماد على الاجتهاد الشخصي من خلال تحديث قواعد المعرفة والبرمجيات المستخدمة.
- ل. تشجيع المؤسسات ومكاتب المراجعة على تبني النظم الخبيرة وتطبيقها لما لها من دور إيجابي في تحسين جودة التقارير المالية.

قائمة المراجع

1. أبو النور، فوقيية محمود محمد.(2024). أثر النظم الخبيرة كأحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي على تحسين أداء المراجع الداخلي في ظل مخاطر تغيرات سعر الصرف: دراسة ميدانية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، 16(عدد خاص)، 1743-1775، مسترجع من : <http://search.mandumah.com/Record/1515577>
2. أبو زايد، علي عبد الرحمن (2017). دور النظم الخبيرة في جودة اتخاذ قرارات الإدارة العليا في وزارة الصحة الفلسطينية. رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.
3. أحمد، راميا رزكار. (2021). دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين جودة القوائم المالية. *مجلة قلعي زانست العلمية*، 6(2)، 539-574.
4. أحمد، محمد حسين محمد، وصالح، أميرة طه.(2018). استخدام النظم الخبيرة في تطوير البيئة الضريبية. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، 32(2)، 119-152 مسترجع من: <http://search.mandumah.com/Record/1124357>
5. إسماعيل، عمار فتحي موسى، والمطيري، نهار برجس نهار.(2022). دور النظم الخبيرة في تحسين جودة الخدمة: دراسة تطبيقية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، جامعة مدينة السادات.
6. بن سليمان، إيمان رحمة، وجلّابي، يمينه (2023). دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة التقارير المالية للمؤسسة الاقتصادية. أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة.
7. بوحفص، سميحة. (2019). أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، 12(2)، 406-420، مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1057292>
8. الججاوي، طلال محمد علي، والعبيدي، رافد كاظم نصيف. (2014). تقييم جودة مستوى المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معيديها ومستخدميها. *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، 10(39)، 66-103.
9. جرد، نورالدين. (2019). قراءة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة. *مجلة البديل الاقتصادي*، 5(1)، 134-153.
10. الحاسي، رجاء حسين فرج، وفركاش، هند منصور فرج. (2022). النظم الخبيرة في خدمات المكتبات Web Builder ES: نموذجاً. *مجلة كلية الآداب - جامعة بنغازي*، (78).

11. الخضر، عادل صلاح الدين محمد نور. (2021). الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وأثرها على جودة التقارير المالية. *مجلة القلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية*، (2)، 235-272.
12. الدويك، مصعب، والسالم، محمد أكرم. (2013). أثر استخدام الأنظمة الخبيرة على تطوير الأداء في التدقيق الخارجي. *بحث لاستكمال متطلبات مساق حلقة البحث العلمي في المحاسبة*، جامعة عمان العربية.
13. زكي، محمد أبو القاسم. (2018). أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية. *دراسات محاسبية*، (1)، 314-356.
14. الطائي، علي محمد سلمان. (2023). دور جودة البيانات والمعلومات المحاسبية في إعداد الموازنة التخطيطية. *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.
15. العابد، خلود، البغدادي، محمد سراج الدين، وبروال، منال. (2023). التحفظ المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية. *مذكرة ماستر أكاديمي*، جامعة الوادي.
16. العابدي، دلال. (2016). حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية. *أطروحة دكتوراه*، جامعة محمد خيضر - بسكرة.
17. عباد، محمد محمود عبدالواحد، ومبارك، أمل عبد العزيز محمد. (2022). أثر استخدام الأنظمة الخبيرة في جودة الأداء المهني لمراجعي الحسابات بالجمهورية اليمنية: دراسة ميدانية. *مجلة جامعة البيضاء*، (1)4، 17-33.
<https://doi.org/10.56807/buj.v4i1.230>
18. عبد الحليم، سعيدي. (2015). محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي. *رسالة دكتوراه*، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
19. عبيد، أحمد علي حسن. (2023). أثر إجراءات التدقيق الإلكتروني على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسية. *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة آل البيت، المفرق.
20. العلي، طالب أحمد. (2024). أثر تطبيق النظم الخبيرة في تخفيض مخاطر التدقيق: دراسة ميدانية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية*، (3)40.
<https://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/eco/article/view/1>
21. علي، علياء مهدي. (2023). تأثير الذكاء الاصطناعي في جودة التقارير المالية وانعكاسه على متخذي القرار. *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
 متاح عبر <http://business.uokerbala.edu.iq>

22. عيادي، عبد القادر. (2008). دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف.
23. الفريحات، ياسمين توفيق علي. (2023). العوامل المؤثرة على نوعية التقارير المالية. مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية، (30).
24. القاضي، كريم محمد حافظ. (2023). أثر تطبيق تقنيات نظم الذكاء الاصطناعي على شفافية التقارير المالية في ضوء الإصدارات المهنية المعاصرة: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 4(2)، 100-104.
25. المسماري، إيهاب حمزة، والكاديكي، ناجي علي. (2022). أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على خصائص المعلومات المحاسبية. مجلة جامعة بنغازي العلمية، 35(1)، 104-113. مسترجع من: <http://search.mandumah.com/Record/1334484>
26. موسى، خميسي. (2020). انعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية. مذكرة ماجستير غير منشورة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة.
27. Abubakr, A. A. M., et al. (2024). **Impact of AI applications on corporate financial reporting quality**. Qubahan Academic Journal, 4(3).
28. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). (1987). Introduction to artificial intelligence and expert systems. Management Advisory Services Special Report.
29. De Kock, E. (2003). **Decentralising the codification of rules in a decision support expert knowledge base**. University of Pretoria.
30. Gupta, A., Mishra, P., Pandey, C., Singh, U., Sahu, C., & Keshri, A. (2019). Descriptive statistics and normality tests for statistical data. Annals of Cardiac Anaesthesia, 22(1), 67. https://doi.org/10.4103/aca.aca_157_18
31. Habeeb, M. A. (2022). **The impact of use of expert systems on improving effectiveness of accounting information systems**. International Academic Journal of Social Sciences, 9(2), 131-144.
32. Hoffman, C. (2016). **Comprehensive introduction to expert systems for professional accountants**.
33. Madhani, P. M. (2008). **Role of voluntary disclosure and transparency in financial reporting**.
34. Muftah, M. A. R. A. (2022). **The impact of artificial intelligence on auditing practices and financial reporting accuracy**. Integrated Journal for Research in Arts and Humanities, 2(1), 40-46.

- 35.Mwachikoka, C. F. (2024). **The impacts of artificial intelligence on the accuracy of financial reporting.** International Journal of Advanced Research and Reviews, 23(3), 1751–1767.
- 36.Oleimat, I. M., et al. (2024). **Artificial intelligence importance in improving the quality of financial reporting.** International Journal of Innovative Research in Multidisciplinary Education, 3(1).
- 37.Pocriciuc, A. (2024). **The influence of artificial intelligence on financial reporting quality in listed companies in the Netherlands** (Master's thesis). University of Twente.
- 38.Schmitz, J., & Leoni, G. (2019). **Accounting and auditing at the time of blockchain technology.** Australian Accounting Review, 29(2), 331–342.
- 39.Zhai, J., & Wang, Y. (2016). **Accounting information quality, governance efficiency and capital investment choice.** China Journal of Accounting Research, 9(4), 251–266.



مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة دولية شهرية علمية محكمة

الترقيم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X

الترقيم الدولي الورقي: ISSN:2410- 1818

البريد الإلكتروني: journal@andalusuniv.net

المجلة مفهرسة في المواقع الآتية :



2025	2024	2023	2022	2021	العام
0.5978	0.3068	0.3759	0.1954	0.2692	معامل أرسيف
1.59	1.55	1.25	1.73	1.60	معامل التأثير العربي